شـــواذ النسـب

للدكتور
سليمان بن إبراهيم العايد
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
بجامعة أم القـرى

يَطيبُ لِكَثـير مِنَ النَّـاس أن يُطْلِقَ أحكاماً لا يحسب آثارها، ولا يقدِّرُ عَواقِبَهَا فَيَزْعُمُ مَثلًا أَنْ بَعْضَ العُلوم قِيلَتْ فِيهَا الْكَلِمَةُ الأَخِيرَةُ، وأنَّهَا لا مجال للباحث فيها إلَّا أَنْ يُرَدِّدَ مَا قَالَـهُ سَابِقُـوهُ، وَتَنْـطَلِي هذهِ الدَّعوى على العربيَّةِ وعلومِها من نَحْوٍ وَصرْفٍ وَلغةٍ، فيصاب الباحثون فيها بِخَيْبَةِ الأَمَلِ، فَيُحْجِمُونَ عَن مَسيرِهم لِمِثْل هَـٰذِهِ المَقَالَةِ، وأشْبَاهِهَا.

ومازالَ الباحِثُونَ في العربيَّةِ يكتشفون الجديدَ كُلَّ يَوْمٍ، وَيَجْلُون للنَّاسِ العَرَبيَّةَ كَمَا تُجْلَى العَرُوسُ، وَيُقَدِّمُونَهَا بِثَوْبٍ قَشِيبٍ، وَعَرْضٍ جَدِيدٍ، وَتَنْظِيمٍ عَجِيبٍ، إحياءً لِرَسْمِهَا الْمُنْدَثِر، وَآثَارِهَا الدَّوَارِس.

وَإِنَّ مِنْ أَضْيَقِ العُلُوم العَرَبيَّةِ مَجَالاً الصَّرْفَ، وهذا البحث يتناول باباً مِنْ أبوابِهِ، بلْ جانباً مِنْهُ، وَهُوَ ما شَذَّ عَنِ القِيَاسِ المُطَّرِدِ، وَإِنَّ المُطَالِعَ لمعاجِمِ اللُّغَةِ، وكتب الصرف يمكن له أن يأتي بشيءٍ ذي قيمةٍ، ويكفي في مثلِ هَـٰذِهِ الأَبْحَاثِ أَنْ تُبْرِزَ بَعْضَ مَسَائِلَ طُمِرَتْ في ثَنَايَا المَعَاجِم، وأضابير الكُتُبِ القَدِيمةِ الَّتي بَرِمَ النَّاسُ بِهَا وَهُمْ لَمْ يَقْـرَأُوهَا، وَضَاقُوا بِهَا وَلَمْ يُعَاشِرُوهَا وَنَفَرُوا عَنْهَا وَلَمْ يُعَايِشُوهَا، وَسَخِطُوهَا وَلَمْ يَسْبروا غَوْرَهَا.

وفي أَثْنـاءِ قراءتي لصحـاح الجـوهريّ لَفَت نَظَري ما جادَتْ به قَرِيحَتُهُ مِنْ بَيَانٍ وإيضاحٍ لكثيرٍ مِنْ مَسَائِلِ الصَّرْفِ وَقَوَاعِدِهِ وَشَوارِدِهَا وَنَادِرِهَا، وَمقيسِهَا وَشَاذِّهَا مِمَّا يَجْعَلُكَ تَشْعُرُ أَنَّكَ أَمَامَ عَلَمٍ مِنْ أَعْلامِ العَرَبيَّةِ صَرْفِها وَنَحْوِهَا ولغتِها، وقَدْ أَبَانَ الجَوْهَرِيُّ عَنْ مَكَانَتِهِ، وَأَفْصَحَ عَنْ رُسُوخِ قَدَمِهِ، وَإِمَامَتِهِ فِي هَذَا العِلْمِ، وذلك مِثْلُ بحثه فِي النَّسَبِ إِلَى جَمْعِ «قَوْسٍ» إذ قال:

«الجَمْعُ قِسِيٌّ وَأَقْوَاسٌ، وَقِياسٌ، وَأَنْشَدَ أَبُو عبَيْدَةَ:

«وَوَتَّـرَ الأَسَـاوِرُ القِيَاسَـا»

وكـانَ أَصْلُ قِسِيٍّ: قُوُوسٌ، لأَنَّهُ فُعُولٌ، إلاَّ أَنَّهُمْ قَدَّمُوا اللاَّمَ وَصَيَّرُوهُ قُسُوٌّ على فُلُوع، ثُمَ قَلبوا الواو ياءً وكسَروا القافَ كَمَا كَسَرُوا عَيْنَ عِصِيٍّ، فَصَارَتْ قِسِيّ عَلَى فِلِيعٍ، كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الثَّلاثَةِ، فَصَارَتْ مِنْ ذَوَاتِ الأَرْبَعَةِ، وإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهَا قُلْتَ: «قُسَوِيٌّ؛ لأَنَّهَا فُلُوعٌ مُغَيَّرٌ مِنْ فُعُولٍ، فَتَردُّهَا إِلَى الأَصْلِ»[1]، وَقَدْ أَبَنْتُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ فِي هَـٰذَا البَحْثِ، كما سَيَتَّضِح ذلِكَ فِي مواضِعِهِ.

ولدراسةِ شواذ النسب فائدةٌ تطبيقيةٌ لدراسيَ الصرف، إذ دراسته ترسخ القواعد والضَّوابِطَ المُطَّرِدَةَ، إذا درسنا ما خرج عن تلك الضوابطِ، فان ذلك يعني تثبيتها، وهـذا وحـده نافع لطلاب العربية. إلى جانب ما يستفيده هؤلاء من معرفة للأداء الصَّحيحِ لألفاظ عربية. وتمييز بين متشابهها، وبُعْدٍ عن الخَطَأِ اللِّسانيِّ عَنْدَ النِّسْبَةِ إلى بَعْضِ الأَشْيَاءِ.

وقد أشار بعض العلماء إلى فوائدِ الشذوذِ في النسبة. مثل التفريق بين شيئين مثل: دُهْرِي[2]، وسُرِّيّة. ورُوح ورُوحَاني، وحَرَميّ وحِرْمِيّ. ومثل كراهةِ اللَّبْسِ في مِثْلِ «بَحْرَانِيّ».

ومثل زيادة المعنى، فقد يفيد الشذوذ في النسبة معنىً جديداً مثل شَعْرَانيّ ولِحْيَانيّ، ورَقبـانيّ، وجُمَّـاني... إلـخ، كما قَدْ يُفِيد ذَلِكَ مع تغييراتٍ أخرى مثل عُضَادِيّ، وفُخَاذِي، وسُداسِيّ.

وقَدْ يكُونُ الشذوذُ راجعاً إلى الرغبة في تخفيفِ البِنْيَةِ مثل «طائِيّ».

وغير ذلك من أمورٍ يَلْمَسُهَا المُتَأَمِّلُ في كُلِّ كَلِمةٍ فِيهَا شُذوذٌ.

وقبـل أن نلجَ في تفصيلِ هذا الموضوع، وذكرِ ما شذَّ فيه يحسن بنا أَنْ نُلِمَّ أَوْ نَتعرَّضَ للشاذِّ عِنْدَ أَهْلِ العربِيَّةِ، فما هُوَ الشَّاذُّ؟

---

(١) الصحاح «قوس».

(٢) قالت العامريةُ:

لَقَـدْ رَأَيْتُ رَجُـلاً دُهْـرِيًا ... يَمْشِي وَرَاءَ الـقَـوْمِ سَيْتَهِيًا

ودُهْرِيّ منسوبٌ إلى بني دَهْرٍ بطن من كلب. اللِّسانُ (سته).

«الشاذّ في اصطلاح النُّحاة ثلاثة أقسامٍ :

أحدهـا : ما شذَّ في القياسِ دون الاستعمالِ ، فهذا قَويٌّ في نفسه يَصِحُّ الاستدلالُ به .

والثـاني : ما شذَّ في الاستعمالِ دون القياسِ ، فهذا لا يُحْتَجُّ بِهِ في تَمْهِيدِ الأُصُولِ ، لأنَّهُ كالمرفوض، ويجوز للشَّاعر الرجوعُ إليه كالأَجْلَلِ .

والثَّالث : ما شذَّ فيهما فهذا لا يُعَوَّلُ عليه لفقد أَصْلَيْهِ نَحْوُ المَنَا في المَنَازِلِ .

وتقولُ النُّحاةُ: شذَّ من القاعدة كذا أو مِنَ الضَّابطِ ويريدون خُرُوجَهُ مِمَّا يُعْطِيهِ لَفْظَ التَّحْدِيدِ من عمومِهِ مع صِحَّته قياساً واستعمالاً»[1].

وللنَّـوْعِ الأخير أحكام ذكرها ابن جني في الخصائص فقالَ: «لا يَسُوغُ القياسُ عليه، ولاَ رَدُّ غَيْرِهِ إليه. (ولا يحسن أيضاً استعمالُه فيما استعملَتْهُ فِيهِ إلاّ على وَجْهِ الحكايةِ).

واعلَمْ أَنَّ الشيْءَ إِذَا اطَّـرَدَ في الاستعـمالِ ، وشذَّ عن القياس فلابُدَّ من اتِّباعِ السَّمْعِ الواردِ بِهِ فيه نفسه، لكنَّهُ لا يُتَّخَذُ أَصْلاً يُقَاسُ عليه غَيْرُهُ، ألا تَرَىٰ أَنَّكَ إذَا سَمِعْتَ: اسْتَحْوذ واستَصْوَبَ أَدَيْتُهما بحالِهما، ولم تتجاوز ما ورد به السَّمْعُ فِيهمَا إلى غيرهمـا، أَلا تَرَاكَ لا تَقُـولُ في استقـامَ: اسْتَقْـوَمَ، ولا في اسْتَبَاغَ، ولا في اسْتَباعَ: اسْتَبْيَعَ، وَلاَ فِي أَعَادَ: أَعْوَدَ، لو لم تَسْمَعْ شيئاً من ذلكَ، قياساً على قولهم: أَخْوَصَ الرِّمْثُ»[2].

ولِلْعَرَبِ مَذْهَبٌ في النِّسْبَةِ، وطريقةٌ في الإضَافَةِ استقْرأَ الصَّرْفِيُّونَ ما سُمِعَ عَنِ العَرَبِ في ذلك، فدَوَّنُوه، واستخلصوا ضَوَابِطَ انْتَهَوْا إليها، ورَصَدوا تَغَيُّراتٍ يَجْمُلُ أَنْ نُجْمِلَها، فنقول:

أوّلاً : كل اسم نَنْسبُ إليه فلابُدَّ من إلحاق ياءٍ مشدَّدةٍ بآخِرِه، وكَسْرِ ما قَبْلَهَا، لِنَقْلِ الإعْرَابِ إلى هذه الياءِ.

---

(١) المصباح المنير (شذذ).

(٢) الخصائص: ١ / ٩٩.

ثانياً : لابُدَّ من تغييرٍ آخَرَ في بعضِ الأسماءِ الَّتي ننسب إليها، من حَذْفٍ أو تغييرٍ أو زيادةٍ على النَّحْوِ التَّالي:

١ - إذا كان مختوماً بتاءِ التَّأنيثِ حُذِفَتِ التَّاءُ نحو: طلحةَ وفاطِمةَ: طَلْحِيٌّ وفاطِمِيٌّ.

٢ - إِذَا نُسِبَ إِلَى المثنَّى وجَمْعِ التَّصحيح حُذِفَتْ علامَـةُ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ نحو: مسلمانِ ومسلِمينَ ومسلماتٍ، تقول فيها: مُسْلِمِيٌّ. إلَّا إذا كانَتْ أعلاماً.

٣ - إِذَا نَسَبْتَ إلى الثُّلاثِيِّ المكسورِ العَيْنِ وَجَبَ فَتْحُ ثانيهِ المكسورِ. نحو: نَمِر، دُئِل، إِبِل.

٤ - إذا نسبت إلى المختوم بياء مشدَّدةٍ فَإمَّا أَنْ تكون:

(أ) مسبوقةً بحرف واحد نحو حَيّ وطيّ: حَيَوِيّ، وطَوَوِيّ بقلْبِ الثَّانِيَةِ واواً مطلقاً، وَردِّ الأُولى إلى أَصْلِها وفَتْحِهَا.

(ب) مسبوقةً بحرفين نحو عَليّ وغَنِيّ: عَلَوِيّ، غَنَوِيّ تَحْذِفُ مِنْهُ اليَاءَ الأُولَىٰ، وَتَفْتَحُ ثاني الاسْمِ، وتَقْلِبُ اَلياءَ الثَّانِيَةَ واواً.

(جـ) مسبوقةً بثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً نحو: كُرْسِيّ، الشَّافِعِيّ، مَرْمِيّ تحذفُ الياءَ وتقيمُ ياءَ النِّسْبَةِ مقامَها، وجوَّزَ بَعْضُهُمْ في مَرْمِيّ ونَحْوِهَا مَرْمَوِيٌّ.

٥ - إذا نَسَبْتَ إلى فَعِيلة وفَعُولَة تَحْذِفُ مع التَّاءِ اليَاءَ والواوَ بشَرْطَيْن: أَنْ تَكُونَ العَيْنُ صحيحـةً وأَنْ لا تَكُـون العَيْنُ واللَّامُ مِثْلَيْنِ، ثُمَّ تَفْتَحُ العَيْنَ نحو: بَجِيلَةَ، وَرعُوفة: بَجَلِيّ، وَرَعَفِيّ.

٦ - إِذَا نَسَبْتَ إلى فُعَيلة حَذَفْتَ مع التَّاءِ الياءَ بِشَرْطِ عَدَمِ التَّضْعِيفِ نَحْو: بُثَيْنَة: بُثَنِيٌّ.

٧ - إِذَا نَسَبْتَ إلى ما في وسطه ياءٌ مُشَدَّدَةٌ حُذِفَتَ الثَّانِيَة منها إذا كانت مكسورةً نحو: سيِّد، وطيِّب: سَيْدِيّ، وطَيْبِيٌّ.

٨ - إذَا نَسَبْتَ إلى المقصور فَإنْ كَانَتْ أَلِفُهُ ثالثةً قلبت واواً مطلقاً نحو: عصاً، وفتىً، ومتى علماً: عَصَوِيّ، فَتَوِيّ، مَتَوِيّ.
وإنْ كانتْ ألفه رابعةً فَإنْ كانتْ ساكِنَةَ الثَّاني جازَ فِيها ثلاثَةُ أَوْجُهٍ: القلب واواً، والحذف، وزيادة ألف قبلها مع قلب الألف واواً نحو: أعلى، أَرْطى، حتَّى علماً، أَبْها، تقول أَبْهَوِيّ، وأَبْهِيّ، وأَبْهَاوِيّ، وعَلَى ذلِكَ يُقَاسُ.
وإنْ كانَتْ متحرِّكَةَ الثَّاني لَمْ يَجُزْ فِيها إلاّ الحَذْفُ نَحْو: جَمَزَى، وحَيَدَى: جَمَزِيّ، وحَيَدِيّ.
وإن كانَتْ خامسةً فصاعداً وجبَ حَذْفُهَا مطلقاً نحو مُصْطَفَى وَقَبَعْثَرَى، وحُبَارَى: مُصْطَفِيّ وَقَبَعْثَرِيّ وحُبَارِيّ.

٩ - إذَا نَسَبْتَ إلى المنقوص فإنْ كَانَتْ ياؤه ثالثةً قُلِبَتْ واواً وفُتِحَ ماقَبْلَهَا نحو: العَمِي والشَّجِي: العَمَوِيّ والشَّجَوِيّ.
وَإنْ كانتْ ياؤه رابعَةً حُذِفَتْ نحو: قاضِي وَيَتَقِي - مُخَفَّفاً - علماً: قاضِيٌّ، يَتَقِيٌّ.
وَجوَّز المُبَرِّدُ قلبَ الياء واواً وَفتْحَ ما قَبْلَها إذا سكن الثَّاني نحو: قاضَوِيّ وإنْ كانَتِ الياءُ خامِسةً حُذِفَتْ وجوباً نحو: المُسْتَدْعِي، المُسْتَدْعِيٌّ.

١٠- إذَا نَسَبْتَ إلى ما آخِرُهُ هَمْزَةٌ قبلها أَلِفٌ فإنْ كَانَتْ همزتُه أصليَّةً نحو: قُرَّاء، وإِنْشَاء وجَبَ إبْقَاءُ الهَمْزة نحو: قُرَّائِيّ وإِنْشَائِيّ.
وَإنْ كَانَت الهَمْزَةُ لِلتَّأْنِيثِ وَجَبَ قَلْبُهَا واواً نحو: حَمْرَاءَ: حَمْرَاوِيّ.
وَإنْ كانَت الهَمْزَةُ منقلبةً عَنْ أَصْلٍ نحو سماءٍ وبناءٍ جاز فيها وَجْهانِ: القَلْبُ واواً والإبقاءُ مَعَ تَرْجِيحِ الإبْقَاءِ نحو: سَمَاوِيّ، وَسَمَائِيّ، وبِنَاوِيّ، وبِنَائِيّ.
وكَذا إنْ كانَتْ لِلإِلحاقِ نحو عِلْبَاء: عِلْبَائِيّ: مَعَ تَرْجِيحِ القَلْبِ.

١١- إذَا نَسَبْتَ إلى الثُّنائِيِّ، فَإنْ كانَ ثنائيًا وضعاً ضَعَّفْتَ الثَّانِيَ، ثُمَّ أجريْتَ عليه أحكـامَ النَّسَب. نحو: «ماوكي وَلَوْ وكَمْ» أسماءً: مائِيٌّ، وكَيَوِيٌّ، ولَوَوِيٌّ، وَكَمِّيّ إلاّ إذَا جعلت الصحيحَ علماً عَلَى غَيْرِ لَفْظِه فَلا تُضَعِّفْ نَحْوُ: لَمْ وكَمْ: لَمِّيّ وكَمِّيّ. وَإنْ كَانَ ثُنَائِيًّا بالحذْفِ فَإنْ كَانَ المَحْذُوفُ الفَاءَ فلا تَرُدَّ إنْ صَحَّتْ

لَامُـهُ نَحْـوُ عِدَةٍ: عِدَتِيّ، وَإِنِ اعْتَلَّتْ لَامُهُ رُدَّتْ فَاؤُهُ نَحْوُ شِيَةٍ: وشَوِيّ أَوْ وشْيِيّ. وَإِنْ كانَ مَحْذُوفَ العَيْنِ رُدَّتْ عَيْنُهُ إِلَّا إِذَا صَحَّتْ لَامُهُ غَيْرَ مُضَعَّفٍ نَحْوُ: سه: سَهِيٌّ، ومُرٍ: مُرْئِيٌّ، ورُب ـ مُخَفَّفاً ـ رُبِّيّ.

وَإِنْ كَانَ المَحْذُوفُ اللَّامَ وَجَبَ ردُّها إلّا إِذَا كانتِ اللَّامُ محذوفةً، ولَمْ يثبُتْ ردّها في استعـمالٍ آخَـرَ فَعَلَى الخِيَارِ الرَّدُّ وعَدَمُه، نحو عَصاً، ودَمٍ، وشاة، وذي مالٍ، وأبٍ، وغَدٍ: عَصَوِيّ، دَمَوِيّ، شَاهِيّ، ذَوَوِيّ، أَبوِيّ، غَدَوِيّ وغَدِيّ.

وكـذا إن عَوَّضُوا عَنِ اللَّامِ. نَحْوُ ابْنٍ، وَأُخْتٍ جازَ الرَّدُّ وَعَدَمُهُ نحو: ابْنِيّ وبَنَوِيّ، وأُخْت: أَخَوِيّ وأُخْتِيّ. على خلافٍ في الأَخِيرِ.

١٢ـ إِذَا نَسَبْتَ إلى الأعلامِ المركَّبةِ فالنَّسَبُ إلى الصَّدْرِ سَوَاءٌ أكان التركيب مَزْجِيًّا أَوْ إِسْنَـادِيًّا أَوْ إِضَافِيًّا. إلَّا إِذَا لَمْ يُؤْمَنِ اللَّبْسُ فَيُنْسَبُ إلى العَجُزِ نحو: بَرَقَ نَحْـرُهُ، بَعَلَبَك، امْرُؤُ القَيْس، عَبْدُ مَنَافٍ: بَرَقِيّ، بَعْلِيّ، امْرِئِيّ، مَنَافِيّ. وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَوْجهاً أُخْرَى، يَأْتِي الحديثُ عنها إِنْ شاءَ اللهُ.

١٣ـ إِذَا نَسَبْتَ إلى ما يَدُلُّ عَلَى الجَمْعِ نَسَبْتَ إِلَيْهِ على لفظه إِنْ كَانَ اسْمَ جَمْعٍ، أَوِ اسْمَ جِنْسٍ، أَوْ جَمْعاً لا واحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، أَوْ جَمْعاً لَهُ وَاحِدٌ غَيْرُ قِيَاسِيّ، أو جمعاً أَشْبَهَ العَلَمَ، أو سمَّيْتَ به، نسبت إليه على لفظه نحو: قَوْم، وتَمْر، وأَعْـراب، ومَحَـاسِن، وأَنْصـار، وأَنْـهار، وكِـلَاب: قَوْمِيّ، تَمْرِيّ، أَعْرابِيّ، مَحَاسِنِيّ، أَنْصارِيّ أَنْهارِيّ، كِلَابِيّ.

وماعدا ذلك فالنَّسَبُ إلى مُفْرَدِهِ سواءاً كانَ جمع تكسير أو تصحيح، وقد أجاز الكوفيُّونَ النَّسَبَ إلى لَفْظِ جَمْعِ التكسير دون رَدٍّ إلى المُفْرَدِ، خَوْفَ اللَّبْسِ، وبِمَذْهَبِهِمْ أَخَذَ مَجْمَعُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ المِصْرِيّ.

وسنزيد هذه المسألة إيضاحاً فيما بعد.

وقـد خرج عن هذه الضـوابط كلماتٌ عَدُّوها شاذَّةً، وبعضهم بَنَى على بَعْضِهَا قَوَاعِدَ، وقَدْ جمعت في هذا البحثِ من كتب النحو، وصحاح الجوهريّ وغيرها هذه الكلماتِ الّتي عَدُّوهَا شاذَّةً، وسأسرد هذه الكلماتِ مرتبة حسب الأَبْجديّة، وسَأَتَحَدَّثُ عَنْهَـا وَعَنْ وِجْهَةِ شُذُوذِهَا، وَعنْ أَنْواعِ الشُّذُوذِ وعَمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ قاعِدَةٌ،

وليعلم أن الكلمات الآتي ذكرها لَيسَتْ كُلَّ الشَّاذِّ في باب النِّسْبَةِ من العربيَّة، ولَيْسَ من الضَّرُوريِّ أن تكون شاذَّةً عند جَميع النُّحاةِ، إذْ قَدْ يَعْتَبِرُهَا بعضٌ شَاذَّةً، وبَعْضٌ آخَرُ غَيْرَ شَاذَّةٍ، فيجد مَخْرَجاً يَحْمِلُهَا عَلَيْهِ.

(ما أوله همزة)

أُحَادِيٌّ، أُخْتِيّ، رَجُلٌ أُذَانِيٌّ، أُذْرَعِيّ، يَوْمٌ أَرْوَنَانِي، أُفقِيّ، أُمَّيِّيّ، أَمَوِيّ، أُنَافِيّ، أَيَادِيّ.

(ما أَوَّلُهُ باءٌ)

بَحْرَانِيّ، بَدَوِي، بَرَّانِيّ، بِصْرِيّ، بِطَوِيٌّ، بَلْغَمَانِيّ، بَهْرَانِيّ.

(ما أَوَّلُهُ تاءٌ)

تَاوِيَّةٌ، تَحْتَانِيّ، تَغْلَبِيّ، تَهَامِي، تَيْمَلِيّ.

(ما أَوَّلُهُ ثاءٌ)

ثَقَفِيٌّ، ثُلاثِيٌّ، ثَمَانِي، ثَمَانِيَةٌ، ثُنَائِيّ.

(ما أَوَّلُهُ جيم)

جُذَمِيّ، جِسْمَانِيّ، جَلُولِيّ، جُمَّانِيّ. جَوَّانِيَّة وَجُوَّانِيّ.

(ما أَوَّلُهُ حاء)

حَارِيّ، حَانَــوِيّ، حُبَــلِيّ، حُرَثِــيّ، حِرْمِــيّ، حَرْنَــانِيّ، حَرُورِيٌّ، حِصْنِيّ، حَضْرَمِيّ، الحُضِيّ، حَمَضِيَّةٌ، حَنِيفِيّ، حَبِيّ.

(ما أَوَّلُهُ خاءٌ)

خُثَمِيّ، خُرَاسِيّ، وخُرْسِيّ، خَرَفِيّ، وخَرْفِيّ، خُرَيْبِيّ، خُزَيْبِيّ، خُمَاسِيّ.

(ما أَوَّلُهُ دال)

دَارِيّ، دَاوِيَّة، الدُّبْسِيُّ، دَرَاوَرْدِيّ، دَسْتَوَانِيّ، دُهْرِيّ.

(ما أوله رَاء)

رُؤَاسِيّ، الرَّازِيّ، رامِيَّة هُرْمزِيَّة، رَبَّانِيّ، رُبَاعِيّ، رِبْعِيّ، رُدَيْنِيَّة، رَقَبَانِيّ، رَوْحَانِيّ، رُوحَانِيّ.

(ما أَوَّلُهُ زاي)

زَبَانِيّ، زِنَوِيّ.

(ما أَوَّلُهُ سين)

سُبَاعِيّ، سُدَاسِيّ، سُرِّيَّة، سِفِلانِيّ، سُلَمِيّ، سَلِيقِيّ، سَلِيمِيّ، سُهْلِيّ.

(ما أَوَّلُهُ شين)

شآمٍ، شَاوِيّ، شَتْوِيّ، شَتَوِيّ، شَعْرَانِيّ، شَنَئِيّ.

(ما أَوَّلُهُ صاد)

صَدْرَانِيّ، صِعِقِيّ، الصُّفْرِيَّة، صَنْعَانِيّ.

(ما أَوَّلُهُ طاء)

طَائِيّ، طُلاحِيَّة، طُهْوِيّ.

(ما أَوَّلُهُ عين أو غين)

عَبَاقِرِيّ، عَبْدَرِيّ، عُبَدِيّ، عَبْشَمِيّ، عَبْقَسِيّ، عَتَكِيّ، عُضَادِيّ، عِضَاهِيّ، عُلْوِيّ وَعَلْوِيّ، عَمِيرِيّ، عَنَانِيّ، غَزَوِيّ.

(ما أَوَّلُهُ فاء)

فَامِيٌّ ، فُخَاذِيّ ، فُرْهُودِيّ ، فُقَمِيّ ، فَوْقَانِيّ .

(ما أَوَّلُهُ قاف)

قُبْطِيَّة، قُرَشِي ، قُرَظِيّ ، قُرَمِيّ ، قَرَوِيّ ، قَفِيّ .

(ما أَوَّلُهُ كاف)

كُنْتِيّ، كِلَابِيّ، الخُلُقِ .

(ما أَوَّلُهُ لَام)

لِحْيَانِيّ .

(ما أَوَّلُهُ ميم)

مَاوِيّ ، مَاوِيّ[1]، مَخْبَرانِيّ، مَدِينِيّ، مَدِينِيَّة، مَرْئِيّ ، مَرْقَسِيّ، مَرْمَوِيّ، مَرْوَزِيّ، مَشْرَقِيّ ، مُعَلِّوِيّ ، مَغْرَبِيّ، مُلحِيّ، مَنَانِيّ، مَنْبَجَانِيّ، مَنْظَرَانِيّ .

(ما أَوَّلُهُ واو)

وَحْدَانِيّ .

(ما أَوَّلُهُ هاء)

الهاجِرِيّ ، هُذَلِيّ .

(ما أَوَّلُهُ ياء)

يَاوِيَّةٌ ، يَثْرَبِيّ ، يَحْصَبِي يَزَنِيّ، يَزَانِيّ، يَمَانٍ وَيَمَانِيٌّ .

---

(١) انظر ص ٢٧ من هذا البحث.

هذه هي الكلمات التى نُعِتَتْ بالشُّذوذ، لأنّها خرجَتْ عن المطَّرِدِ من كلام العرب وخرجتْ عن قِياسِهِ، على أنّ بَعْضَ العُلماءِ لم يَعُدَّ بَعْضَهَا مِنَ الشَّوَاذِّ بل عَدَّهَا طريقاً من طرق النِّسبة، ووجها من وجوهها، كما سَنُبيِّنُ في مَوْضِعِهِ، وسوف نُقسِّمُ هذِهِ الكلماتِ إلى أقسامٍ حسب ماحصل فيها، وهذه الأقسام قد يكون فيها شيْءٌ مِنَ التَّداخُلِ، وقد يتنازعُ القسمانِ الكلمةَ الواحِدَةَ، ولكنه تقسيمٌ تَقْريبيٌ، وسوف أَسُوقُ مع كُلِّ كلمة ما قيل عنها، آمِلاً أن يكون في ذلك مع بيانِ الوَجْهِ القِياسِيِّ في النِّسْبَةِ تَوْضِيحٌ كافٍ، وآمُلُ أَنْتَهِيَ إلى نَتَائج مَقْبولِةٍ من هذا البحث.

ويختلف سبب الشذوذ من كلمة إلى كلمة، وقد أمكن رَجْعُ ذلك إلى أَوْجُهٍ منها:

١ - ما كان بإبقاءِ ما يستحِقُّ الحَذْفَ.
٢ - ما شَذَّ بالحذْفِ وَحْدَه.
٣ - ما شَذَّ بتَغْييرِ الحَرَكةِ وَحْدَهَا.
٤ - ما شذَّ بإبدالِ حرف مكان حرف.
٥ - ما شذَّ بالزّيادة وحدها.
٦ - ما شذَّ بتكريرِ ياءِ النِّسْبَةِ في المنسوب (النسب إلى موضعين في الكلمة).
٧ - ما شذَّ بإخراجِ الكلمة عن أصلها.
٨ - ما شذَّ بمخالفة المسموع.
٩ - ما شذَّ من وجهين.
١٠- ما شذَّ من ثلاثة أوجه فأكثر.
١١- ما شذَّ بترك تغيير ما يستحق التغيير.
١٢- بابُ فَعِيلَة وفُعَيْلَة وما جرى مجْرَاهُمَا.

وفي الصَّفَحاتِ الآتيةِ نحاول تقسيم الكلمات الشاذَّةِ حَسْبَ هذه الأنواع مع ما وعَدْنا به من بيانِ وَجْهِ الشُّذُوذِ، والخلاف إنْ وُجِدَ، والوَجْهِ القِياسيِّ، وبيانَ إن كان مسموعاً، أوِ اكْتُفِيَ بالوجهِ الشَّاذِّ.

أولا : ما كان بإبقاء مايستحِقُّ الحَذْفَ :

١ ـ سُمِعَ عَنِ العَرَبِ قولهم في النسب إلى «خُرَيْبَةَ» قبيلة : خُرَيْبِيّ[١]، وقولهم في النسب «رِماحٌ رُدَيْنِيَّةٌ» نسبة إلى رُدَيْنَة زَوْجِ سَمْهَرٍ المنسوبِ إليه الرِّماحُ الرُّدَيْنِيَّةُ[٢]. وقالوا في الرُّمْح المفرد: رُمْحٌ رُدَيْنِيٌّ.

وقولهم في النسب إلى «خُزَيْبَةَ» وهى البَصْرَةُ «خُزَيْبِيّ»[٢].

وَكُلُّ هذا مُخَالِفٌ للمطَّرد في هذا الباب، وقد تقدَّم أَنَّ مِثْلَ هذا لابُدَّ فيه من حذفِ علامةِ التأنيثِ وياءِ التَّصْغِيرِ، وخالف المسموعُ في هذه الكلمات ذلك.

وكان القياس أَنْ يَقُولوا: خُرَبِيٌّ، رُدَنِيّ، خُزَبِيّ.

٢ ـ وسُمِعَ قولهم في النسب إلى «أُمَيَّةَ»: أُمَيِّيّ[٣]، والقِياسُ ما تقدَّمَ حَذْفُ ياءِ فُعَيْلَةَ وفَتْح عَيْنِها، وحذفُ تاءِ التأنيثِ، فيقالَ: «أُمَوِيّ» ولكنّ العرب خالفت ذلك فأبقتِ التاءَ، ولم تُغَيِّرْ في الصِّيغَةِ شَيْئاً، قَالَ صَاحِبُ التَّصْرِيحِ في وجه شُذُوذِها: إِنَّهُ تَوْفِيرُ مَا يَسْتَحِقُّ التَّغْيِيرَ[٤]، وأرى أن هذه النسبة خطأ وليست من باب الشذوذ في شيء.

٣ ـ وقالت العربُ في النسب إلى «عَمِيرَةَ» في كلب، بهذا الشَّرْطِ: عَمِيرِيّ[٥]، وفي النَّسَبِ إِلَى «سَلِيمَةَ» مِنَ الأَزْدِ بهذا الشَّرْطِ: سَلِيمِيّ.

وفي النسب إلى قبيلة «بني حَنِيفَةَ»: حَنِيفِيّ[٦].

وفي النَّسب إلى مدينة الرسول صلّى الله عليه وسلّم: مَدِينِيٌّ إِذَا كَانَ المَنْسُوب طيراً ونحوه، لا يُقالُ غير ذلك. وإذا كان رَجُلاً وثوباً قالوا: مَدَنِيّ.

(١) شرح المفصل: ٦ / ١٢، وشرح الشافية: ٢ / ٢٠.

(٢) انظر الأشموني: ٤ / ١٨٧.

(٣) التصريح: ٢ / ٣٣٧، والنحو الوافي: ٤ / ٦٨٥.

(٤) التصريح: ٢ / ٣٣٧.

(٥) شرح الشافية: ٢ / ٢٨، والتصريح: ٢ / ٣٣١، والأشموني: ٤ / ١٨٦.

(٦) همع الهوامع: ١٩٥/٢.

قالوا: حمامة مَدِينيَّةٌ، وجارية مَدِينيَّةٌ، وإذا نَسَبْتَ إلى مدينةِ المَنصور قُلْتَ: مَدِينِيّ"[1].

والقِيَاسُ في كِلِّ ما سَلف: عَمَـرِيٌّ، وَسَلَمِيّ، وَسَلَقِيّ، وَحَنَفِيّ، ومَـدَنِيّ، بِحـذْفِ تاءِ التّـأنيثِ وياءِ فَعِيلَة، وفَتْـحِ عَيْنِهـا، وانظر بَحْثَ فَعِيلَة وفُعَيْلَة وماجرى مَجْرَاهُمَا.

٤ - شَذَّ قولهم في النَّسبِ إلى «مُعَلًّى»: مُعَلَّوِيّ[2]. ووجْهُ شُذُوذِها هو إِبْقَاءُ الألِفِ وقلبها واواً، وهي خامسة، والقياس أن يقال: «مُعَلِّيٌّ» وبعضُ النُّحاةِ لا يَعُدُّ هذا شُذوذاً، لأنَّهُ يُجيزُ قَلْبَهَا واواً - إن كانت خامسة - كمصطفِيّ، ومُصْطَفَوِيّ في النَّسَبِ إلى مُصْطَفَى[3].

٥ - وَسُمِعَ عَنِ العربِ إِذَا نسبوا إلى المركَّبِ الاكْتِفَاءُ بالصَّدْرِ مع حرفٍ واحدٍ مِنَ العَجُـزِ، فقـالـوا في النسب إلى «حضرمـوت» وهـو مركَّبٌ تركيبَ مَزْجٍ: حَضْرَمِيّ، وهو شَاذٌّ، لأنَّ المُرَكَّبَ المَزْجِيَّ يُنْسَبُ إلى صدره، ولا ينحت من جُزْأَيْهِ، والقياس في «حضرموت» حضرِيّ[4].

ونظير هذا قولهم في النَّسب إلى «تَيْمِ اللهِ» و«عَبْدِ الدَّار»: تَيْمَلِيّ[5] «وَعَبْدَرِيٌّ» إلّا أنـه مركب تركيب إضافة، وأنت ترى أنه أخذ الصدرُ كُلُّهُ وأضيف إليه حرف واحد (اللام والميم) فأشبه حضرموت من هذه الجهة، وقد اعتبر النحاة هذا نحتاً، وعَبْدَرِيٌّ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أن تكون الدال لام عبد أو فاء دار، «قالَ ابنُ مالك في التَّسْهيلِ: قَدْ يُبْنَى مِنْ جُزْأَي المُركَّبِ فَعْلَل بفاء كلٍّ مِنْهُمَا وعينه، فَإِنِ اعْتَلَّتْ عَنْ الثَّاني كمل البناءُ بلامِهِ أَوْ بلام الأول ونسب إليه»[6] وَبِمَا أنه

(١) انظر الصحاح (مدن) ٢٢٠١، واللسان (مدن). (٢) المخصص: ١٣ / ٢٣٢.

(٣) جامع الدروس العربية: ٢/٧٣.

(٤) الأشموني مع الصبان: ٤/١٩٠.

(٥) انظر حاشية الصبان مع الأشموني: ٢ / ١٩٢، والتصريح: ٢ / ٣٣٢، وشرح الشافية: ٢ / ٧٦.

(٦) التسهيل ٢٦٢، وانظر المزهر ١ / ١٨٥.

يُمْكِنُ عَدُّ المَنْحُوتِ أَصْلاً جَدِيداً فَأَرَىٰ أَنْ يُؤَخَّرَ تَفْصِيلُ القَوْلِ فِيَ هذه ونظائرها إلى ماشذ بإخراج الكلمة عن أصلها.

والوجه في النسبةِ إليهما النسب إلى الصدر وإذا حصل لَبْسٌ فينسب إلى العَجُزِ.

٦ - ومن ذلك قولهم في النّسب إلى «كنت»: كُنْتِيٌّ، ووَجْهُ شُذُوذِهِ هو أنّهم نسبوا إلى المركّب الإسناديِّ كُلِّه، والقياس أن ينسبَ إلى صدره، ويُحْذَفَ عجزه، فيقالَ «كُونِيٌّ» كما سُمِعَ عَنْ بَعْضِ العَربِ[١].

وَقَدْ سَمِعَ - أَيْضاً - أَنَّ العَرَبَ تَقُولُ «كُنْتُنِيٌّ» بزيادةِ نون الوقايةِ بَيْنَ المركَّب وياء النسب، ليسلم لَفْظُ «كُنْتُ» من الكسر، قال الشاعر:

ومــاكُنْتُ كُنْتِيًّا، ومــاكُنْتُ عاجنـاً   وشَرُّ الــرِّجــال الـكُنْتُنِيُّ وعــاجِنُ

وعــابَ أبو العبَّاس ثَعْلَبُ كُنْتنِيًّا، وقالَ: هو خطأ، فاعْرِفْهُ[٢]. «وإنَّما قال: كُنْتُنِيًّا؛ لأنَّهُ أَحْدَثَ نُونا مع الياءِ في النسبة ليتَبيَّنَ الرَّفْع كما أَرَادُوا تَبيُّنَ النَّصْب في ضَرَبَنِي».

«ورَجُـلٌ كُنْتِيٌّ: كبير. . . وزعم سِيبويْهِ أَنَّ إِخْرَاجَهُ عَلَى الأَصْلِ أَقْيَسُ فتقول: كُونِيٌّ، على حَدِّ ما يوجب النَّسَبَ إلى الحكاية»[٣] و«قالَ الجوهريُّ: يقالُ للرَّجُلِ إِذَا شَاخَ هُوَ كُنْتِيٌّ، كَأَنَّهُ نُسِبَ إلى قوله: كُنْتُ في شَبَابي كذا»[٤]، وقالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ: كَنَتَ فُلانٌ في خَلْقِهِ، وكان في خَلْقِهِ، فَهُوَ كُنْتِيٌّ وكَانِيٌّ»[٥]، و«قالَ أَبُو الهَيْثَم: لَا يُقَالُ: فَعَلْتُنِي إلاّ مِنَ الفِعْـل الَّذي يتعدَّى إلى مفعولَين، مثل ظَنَنْتُنِي وَرأَيْتُنِي، ومحالٌ أَنْ

(١) وأبقى الفاء على أصل ضمه قبل النسبة، تنبيهاً على المنسوب إليه، وإنّما كان القياس كُونيًّا بردِّ الواوِ لزوال سَبَبِ حَذْفِهَا، وَهُوَ التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة، لاتِّصالِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ المتحرك بها، فأخرجت الواو حيث حركت النون.

(٢) انظر في هذه الكلمة سيبويه: ٢ / ٨٨، وشرح المفصل: ٦ / ٧، والأشموني مع الصبان: ٤ / ١٨٩-١٩٠، وشرح الشافية: ٢ / ٧٨، والصحاح واللسان (كون).

(٣) اللسان (كون).

(٤) الصحاح (كون) ٢١٩١ واللسان (كون).

(٥) اللسان (كون).

تقولَ: ضربتَنِي وضربْتُني؛ لأنَّهُ يُشْبِهُ الفِعْلَ إلى «ني»، ولَكِنْ تَقُولُ: ضَرَبْتُ نَفْسِي، وَضَرَبْتُ نَفْسِي، ولَيْسَ يُضَافُ مِنَ الفِعْلِ إلى «ني» إلاّ حرفٌ واحدٌ وهو قولهم «كُنْتِيٌّ وكُنْتنِيّ»[1]، وقالَ ابْنُ الأعرابيّ: إذا قالَ: كنت شابًّا وشُجاعاً فهو كُنْتِيٌّ، وإذَا قالَ: كان لِي مالٌ فَكُنْت أُعْطِي مِنْهُ فَهُوَ كانِيّ»[2].

ثانياً: ما شذَّ بالحذف وحده:

١ - سمع عن العرب قَوْلُهُمْ في النَّسب إلى «هُذَيل، وقُرَيْش، وفُقَيْم» بني كنانة بهَذا الشَّرْطِ؛ لأنَّ في بني تميم فُقَيْم بنَ جَرير بن دَارِم، والنِّسْبَةُ إليه فُقَيْمِيٌّ. وإلى «مُلَيْح» خُزَاعَةَ بهذا الشَّرْطِ؛ لأَنَّ فِي العَرَبِ مُلَيْحَ بنَ الهونِ، والنِّسْبَةُ إِلَيْهِ مُلَيْحِيّ، وسُمِعَ عَنْهُمْ قَوْلُهُمْ في النَّسَبِ إلى «سُلَيْم، وخُثَيْم، وحُرَيْث، وقُرَيْم». وفي بني ضُبَيْر». سمع في هَذِهِ النِّسَبُ بإسقاطِ الياء، فقالوا «هُذَلِيّ، قُرَشِيّ، فُقَمِيّ، مُلحيّ، سُلمِيّ، خُثَمِيّ، حُرَثِيّ، قُرَمِيّ، ضُبرِيّ». والقِياس إبقاء الياء في الجميع فتقول: «هُذَيْلِيّ، قُرَيْشِيّ، فُقَيْمِيّ، مُلَيْحِيّ، سُلَيْمِيّ، خُثَيْمِيّ، حُرَيْثِيّ، قُرَيْمِيّ، ضُبَيْرِيّ». هَذا هو مذهب سيبويه وجمهور النُّحاة. وخالف المبرِّدَ والسِّيرافيُّ فَذَهَبَا إلى التَّخْيير بَيْنَ حَذْفِ الياءِ وإبقائِها قياساً مُطَّرِداً[3]، وعليه فلا شُذُوذَ في هذهِ الكلمات.

ونحن إذا نظرنا في الكلمات الآنِفِ ذكرها وجدنا أنها مُؤَنَّثَةٌ معنىً؛ لأَنَّهَا أسماءُ قبائلَ، فهي تشارك فُعَيْلَة في التأنيث وإنِ اختلفَتْ عنها في كونِها مُؤَنَّثَة لفظاً، ونحن إذا علمنا أَنَّ فُعَيْلَة قَدْ تأتي مؤنَّثَةً لفظاً ومعناها لِمُذَكَّر مثل طُلَيْحَة، وهذا تُحْذَفُ منه الياء عند النِّسْبَةِ جاز لنا أنْ نُلْحِق به ما أُنِّثَ معنًى وذُكِّر لَفْظاً، ولعلَّنا لا نُجافي الصَّوابَ إذا اخترنا جَوَازَ حَذْفِ الياءِ في فُعَيْل إذا أُنِّثَ بالهاءِ، أو كان

---

(١) اللسان (كون).

(٢) اللسان (كون).

(٣) انظر شرح الشافية وحاشيته: ٢ / ٢٩، ٣٠، وشرح المفصل: ٥ / ١٠ - ١١، وهمع الهوامع: ٢ / ١٩٥.

مؤنَّثاً معنويًّا كأسماءِ القبائلِ ، ولعلَّنا في هذا أتينا بِرأيٍ وَسَطٍ يُوفِّقُ بَيْنَ رأيِ الجُمْهُور ورأيِ المبرِّد والسِّيرافيِّ.

٢ - وسمع عن العرب قولهم في النسب إلى «خُرَاسَان»: خُرَاسِيّ وخُرْسِيّ، ويُهِمُّنا هُنَا خُرَاسِيّ، ووجْهُ شذوذها حذف الألفِ والنُّونِ وهُمَا لَيْسَا لِلتَّثْنِيةِ تَشْبيهاً لهما بزيادةِ التَّثْنِيةِ أَوْ بتَـاءِ التَّـأْنيثِ، والقياس في النَّسَب إلَيْهَـا «خُـرَاسـانيّ» قال سيبويهِ: النَّسبُ إلى «خُرَاسَانَ: خُرْسِيّ وخُرَاسَانيّ أَكْثَرُ، وخُراسِيّ لغة»[1].

٣ - وشذَّ قَوْلُهُمْ في النَّسبِ إلى «جَلُولاء وحَـرُوراءَ»: جَلُوليٌّ وحَرُوريٌّ[2] لحذْفِ هَمْزَةِ التَّـأْنيثِ التي في آخِـرِ الاسْمِ بَعْـدَ ألفٍ زائدةٍ، والقِياسُ قَلْبُهَا واواً فيقال: «جَلُولاَوِيّ وحَرُوراوِيّ.

٤ - وسُمِعَ عَن العربِ قَوْلُهُمْ في النَّسبِ إلى حِصْنان وهو بلدٌ، وإلى دارين وَهِيَ فُرْضَةٌ بالبَحْرَيْن: حِصْنيّ ودَاريّ، «قَالَ اليَزيدِيُّ: سَألني والكِسَائيُّ المَهْدِيُّ عن النسبة إلى البَحْرَيْن وإلَى حِصْنَيْنِ، لم قالوا: حِصْنيّ وبَحْراني؟ فقال الكِسَائِيُّ: كَرِهُـوا أَنْ يَقُولُوا: حِصْنَانِيّ، لاجتماع النونين وكرهوا ترادُفَ النُّونَيْنِ وقُلْتُ: كَرِهُوا أَنْ يَقُولوا: بَحْرِيّ فَيُشْبهُ النِّسْبَةَ إلى البحر»[3]. وفي اللسان: الحِصْنانُ: مَوْضِعٌ النسب إليه حِصْنيّ كراهِيَة اجتماع إعرابَيْنِ، وهو قولُ سيبويه»[4].

وقال الجَوْهَريُّ: «دارين: اسْمُ فُرْضَةٍ بالبحرين يُنْسَبُ إليها المِسْكُ.

ويقالُ: مِسْكُ دارِينَ، والنِّسْبَةُ إليها دَارِيٌّ. قالَ الفَرَزْدَقُ:

كَأَنَّ تَريكَـةً مِنْ مَاءِ مُزْنٍ ... وَدَارِيَّ الـذَّكِـيَّ مِنَ المُـدَام[5]

وكان القِياسُ أن يقال فيهما: «حِصْنَانِيّ ودَارِينيّ»، لأنَّهما مُثنيانِ سُمِّيَ بهما فلا

(١) انظر الكتاب: ٢ / ٦٩، وشرح المفصل: ٦ / ١١، وشرح الشافية: ٢ / ٨٣.

(٢) انظر شرح الشافية: ٢/٥٥ و٥٨.

(٣) الصحاح (حصن) ٢١٠١ . وانظر معجم ما استعجم ٢ / ٤٥٢ ، ومعجم البلدان ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٤) اللسان (حصن).

(٥) الصحاح (دون) ٢١١٢.

يُغَيَّرانِ عند النسبة بل يُنْسَبُ إلى لفظهما كالجَمْعِ إذا جُعِلَ عَلَماً. ولاَ يجوز حَذْفُ نُونِ التَّثْنِيَةِ وأَلِفِهَا.

٥ - ومن ذلك قولهم في النَّسب إلى «رامَة أَوْرامتيْن»: رَامِيٌّ. قال الجوهَرِيُّ: النسبة إلى «رَامَةَ» رَامِيٌّ على غَيْرِ القِياس. قالَ: هو على القِياس. قالَ: وكذلك النَّسَبُ إلى «رَامَتَيْن»: رَامِيٌّ، كما يُقَالُ في النَّسَب إلى «الزَّيْدَيْن». زَيْدِيٌّ. قالَ ابنُ بَرِّيّ: قوله: رامِيّ على غَيْرِ قِياسٍ لا معنى له. قال: وكذلك النَّسَبُ إلى رَامَهُرْمُز: رَامِيٌّ على القِياس. وتثنية رَامَةَ في الشِّعْر مثل قولهم لِلْبَعِير ذو عَثَانِينَ. كَأَنَّهُ قَسَّمَهَا جُزْئَيْنِ كما قسم تلك أجزاءً. قال ابنُ سيده: وإنَّما قَضَيْنا على رَامَتَيْنِ أَنَّها تَثْنِيَةُ سُمِّيَتْ بها البَلْدَةُ للضَّرُورَةِ؛ لأَنَّهَا لَوْ كانَتْ أَرْضَيْنِ لَقِيلَ: الرَّامَتَيْنِ بالألفِ واللاَّمِ. كقولهم: الزَّيْدانِ، وقد جاء الرَّامَتَانِ بالَّلامِ. قالَ كثيرٌ:

خَلِيلَيَّ حُثَّا العِيسَ نُصْبِحْ، وَقَدْ بَدَتْ ... لَنَا مِنْ جِبالِ الرَّامَتَيْنِ مَنَاكِبُ[1]

ثالثاً: ما شذَّ بتغيير الحركة وحدها:

١ - وسمع عن العرب قولهم في النَّسب إلى «السَّهْل»، والدَّهْر، والقِبْط، والدُّبْس «ضَم أولِ الكَلِمَةِ، فَقَالُوا: سُهْلِيّ، لِلْتَّفريقِ بيْنَ المنسوبِ إلى رَجُلٍ اسْمُهُ سَهْلٌ وبيْنَ المَنْسُوبِ إلى سَهْلِ الأَرْض»[2]. وقَالُوا في النَّسَبِ إلى «الدَّهْر»: دُهْرِيٌّ، ويَعْنُونَ به الشَّيْخَ الكَبِيرَ، ضَمُّوا أَوَّلَهُ للتّفريق بينه وبينَ الدَّهْرِيِّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِ الإِلْحادِ[3]. وهذا التَّعْلِيلُ أَسْتَبْعِدُهُ إذْ لَمْ يُعْرَفْ هَـذَا إلاَّ مُتأخِراً، وما عَلاقَةُ أعرابٍ لا يَدْرُونَ مِنْ أَمْرِ الإِلحادِ شَيْئاً بِمِثْلِ هَـذَا؟ وَمَا شَأْنُهُمْ وهَذَا التَّفْرِيق؟!»[4].

وأَمَّا قولهم «الدُّبْسِيُّ» فإنْ كان منسوباً إلى طَيْرٍ دُبْسٍ فلا إِشْكَالَ فِيهِ وَلاَ شُذُوذَ،

---

(١) انظر اللسان (رام). والصحاح (روم) ١٩٣٩.

(٢-٣) انظر شرح المفصل: ٦ / ١٠، وشرح الشافية: ٢ / ٨٢.

(٤) انظر ما تقدم من هذا البحث ص .

وَإِنْ كَانَ منسوباً إلى دِبْسِ الرُّطَبِ فالشُّذُوذُ فيهِ واضِحٌ؛ لأَنَّهُمْ غَيَّرُوا حَرَكَةَ الفَاءِ مِنَ الكَسْرِ إلى الضم، وعلَّلَ الجوهريُّ ذلك بقوله: «لأَنَّهُمْ يُغَيِّرُون في النَّسب كالدُّهْرِيِّ والسُّهْلِيِّ»[1]، وقالَ ابْنُ مَنْظُور: الدُّبْسِيُّ: ضَرْبٌ مِن الحمام جاء على لفظِ المَنْسُوبِ ولَيْسَ بِمَنْسُوبٍ، قَالَ: وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى طَيْرٍ دُبْسٍ، ويُقَالُ إلى دِبْسِ الرُّطَبِ؛ لأَنَّهُمْ يُغَيِّرُونَ في النَّسَبِ، ويَضُمُّونَ الدَّالَ كالدُّهْرِيِّ والسُّهْلِيِّ، وفي الحديث: أَنَّ أَبا طَلْحَةَ كَانَ يُصَلِّي فِي حَائِطٍ لَهُ، فَطَارَ دُبْسِيٌّ فَأَعْجَبَهُ. قَالَ: هُوَ طَائِرٌ صَغِيرٌ، قِيلَ: هُوَ ذَكَرُ اليَمَامِ»[2].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ في النسب إلى «القِبْطِ» قُبْطِيٌّ. فَإِنَّهُمْ قَدْ فَرَّقُوا بَيْنَ الثِّيابِ وَغَيْرِهَا فَقَالُوا: رَجُلٌ قِبْطِيّ بِكَسْرِ القافِ. وثِيَابٌ قُبطِيَّةٌ. والثِّيَابُ القُبْطِيَّةُ: ثِيَابُ كَتَّانٍ بيضٌ رِقاقٌ تُعْمَلُ بِمصْرَ، وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إلى القِبْطِ على غَيْرِ قِياسٍ، والقُبْطِيَّةُ قَدْ تُضَمُّ؛ لأَنَّهُمْ يُغَيِّرُونَ في النسبة كما قالوا: سُهْلِيّ ودُهْرِيّ. قالَ زُهَيْرٌ:

لَيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنْطِقٌ قَذَعٌ ... باقٍ، كَمَا دَنَّسَ القُبْطِيَّةَ الوَدَكُ

قالَ اللَّيْثُ: لَمَّا أُلْزِمَتِ الثِّيابُ هذا الاسمَ غَيَّرُوا اللَّفْظَ فالإِنْسَانُ قِبْطِيٌّ بالكسر، والثَّوْبُ قُبْطِيٌّ بالضَّمّ»[3]. والقياس بقاء الكسر إذ لا مُوجِبَ لِتَغْيِيرِهِ.

٢ ـ وسمع عن العرب قولهم في النسب إلى «الصِّعِق»: صِعِقِيٌّ. كسروا الفاءَ إتباعاً لِلْعَيْنِ قبل النَّسَبِ، ثُمَّ اسْتَصْحَبُوا كَسْرَهَا بَعْدَ النَّسَبِ مَعَ كَسْرِ العَيْنِ، فالمنسوب إليه هو «الصِّعِقُ» بكسر الصاد والعين، وقياس النسب إليه وإلى كُلِّ مكسور العين من الثلاثيِّ أَنْ تُفْتَحَ عَيْنُهُ فيقال «صِعَقِيّ»، وخير منه أَنْ يقال في المنسوب إليه ـ صَعِق بفتح وكسر ـ وينسب إليه بفتح الصاد والعين فيقال: «صَعَقِيّ»[4]. ذلك أَنَّ العَرَبَ تَكْرَهُ تَوَالِيَ الأمثال أَوْ مَاهُوَ كالأمثالِ، وهو هنا ياء النسب المُشَدَّدَةُ والكسرة قبلها، والكَسرتان اللتان على الفاء والعين.

(١) الصحاح (دبس).

(٢) اللسان (دبس)، وانظر النهاية ٢ / ٩٩.

(٣) اللسان (قبط)، وانظر المخصص: ١٣ / ٢٤٢.

(٤) انظر الأشموني والصبان: ٤ / ١٨١ ـ ١٨٢، وسيبويه: ٢ / ٧٣، وشرح الشافية وهوامشها: ٢ / ١٩.

٣ - زعم بعض النحاة أنَّ النسب إلى البِصْرَةِ بكسر الباء «بِصْرِيٌّ» شاذٌّ[(١)]، والقياس فَتْحُهَا، ووجه الشذوذ عندهم أنَّ الاسم الثُّلاثِيَّ غير مكسور العين إذَا خُتِمَ بتاءِ التأنيث لا يُغَيَّرُ فِيهِ شيْءٌ غير حَذْف تَاءِ التَّأنِيث، فيقال: بَصْرِيٌّ، والَّذى يَظْهَرْ أَنَّ هَـٰذِهِ النِّسْبَةَ لا شُذُوذ فِيها، إِذْ أَنَّ فَاءَهَا يَجُوزُ فِيهَا ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ: الفَتْحُ والضَّمُّ والكَسْرُ، فيكون النسب إلى المفتوح الفاءِ بفَتْحِهَا وإلى المكسور الفاءِ بكَسْرِهَـا، مع العلم أَنَّ فَتْحَ الفَاءِ أَفْصَحُ إلاّ أَنَّ أَفْصَحِيَّتَهُ لا تمنع النظرَ إلى الكسر»[(٢)]، وقال بعضُ النُّحاةِ: البَصْرَةُ مُثَلَّثَةُ الفَاءِ، وَالفَتْحُ أَفْصَحُهَا، وسُمِعَ في النَّسَبِ الفَتْحُ والكَسْرُ بخلافِ الضَّمِّ لِئلاّ تلتبس النِّسبةُ إليها بالنِّسْبَةِ إلى «بُصْرَىٰ» الشَّامِ، والأرجح جواز الضَّمِّ، لعدم المبالاة باللُّبْسِ في باب النَّسَبِ»[(٣)].

٤ - وسُمِـعَ عن العرب قولهم في النسب إلى «الدُّرِّ» جمع «دُرَّةٍ»: دِرِّيّ[(٤)]، ووَجْهُ الشُّذوذِ تَغييرُ الحَرَكَةِ، والقِياسُ أَنْ يُقَالَ: دُرِّيّ. بِضَمِّ الدَّالِ. وفي اللسان «دَرِّيّ - بفتح الدال - على النسبة إلى الدُّرِّ، فيكون من المنسوب الذي على غير قياسٍ، ولا يكون على التَّخْفِيفِ الَّذِي تَقَدَّم، لأَنَّ فَعِّيلاً ليس من كلامهم إلاَّ ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم: سَكِّينَةٌ في السِّكِّينَةِ»[(٥)].

٥ - وسُمعَ عن العرب قولهم في النسب إلى «غَزْوٍ، وبَدْوٍ، وحَمْضٍ، وبَنِي الحُبْلَى» غَزَوِيّ، وبَـدَوِيّ، وإبِـلٌ حَمَضِيَّةٌ، وحُبَـلِيّ، وكان الوجه أَنْ يقولوا: غَزْوِيّ، بَدْوِيّ، إبِلٌ حَمْضِيَّةٌ، وحُبْلِيّ أَوْ حُبْلاَوِيٌّ. إِذْ مِثْلُ غَزْوٍ وبَدْوٍ شَبِيهٌ بالصحيح، يأخذ أحكامه عند النسب، ونحن إذا نسبنا إلى الثُّلاثِيِّ ساكِنِ الوسَطِ لم نفعل

---

(١) انظر سيبويه: ٢ / ٦٩، وشرح المفصل: ٦ / ١٠.

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني: ٤ / ٢٠٢، وحاشية الخضرى: ٢ / ١٧٥.

(٣) انظر حاشية الصبان ٤ / ٢٠٢.

(٤) المخصص: ١٣ / ٢٤٢.

(٥) اللسان (درر).

فيه إلّا كَسْرَ مَا قَبْل ياء النَّسَبِ، ولم نُحَرِّكِ السَّاكِنَ، والقِيَاسُ فِيهِمَا: غَزْوِيٌّ وبَدْوِيٌّ [1].

وذكروا في «بَدَوِيّ» وَجْهاً آخَرَ - وَهُوَ أن يكون نسبةً إلى البادية - كما يرى بعض النحاة - ووجه شُذُوذِهِ حِينَئِذٍ حَذْفُ الأَلِفِ، وتحريك الدال بالفتح، والقياس حينئذ: بادِيٌّ وبادَوِيٌّ - أَيْضاً - على رَأْيِ المُبَرِّدِ ومَنْ وَافَقَه [2]. وأمَّا قولهم: «إِبِلٌ حَمَضِيَّةٌ» نسبة إلى الحمض فَوَجْهُ شذوذِهِ تحريك الحرف السَّاكن، والقياس أَنْ يقال: «حَمْضِيَّةٌ» وقد نقل عن المبرّد أَنَّهُ قالَ: إِنَّ العَرَبَ تقولُ: حَمْضٌ وحَمَضٌ بإسكان الميم وفتحها. فَإِنْ صَحَّ ما قالَ فيكون حَمَضِيَّة قياساً لا شذوذَ فيه [3].

و «قال بعضهم: إبِلٌ حَمَضِيَّةٌ إذا أكلَتِ الحَمْضَ، وحَمْضِيَّة أجود، ويقال: بعير حامِضٌ وعاضِةٌ إذا أكل العِضَاه، وهُو ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَر، وحَمْضِيَّة أجود وأَقْيَسُ وأَكْثَرُ في كَلامِهم» [4].

وأَمَّا قولهم: «حُبَلِيّ» في النسب إلى «بَنِي الحُبْلَى» وهُمْ حَيٌّ مِنَ الأَنْصار فَشَاذٌّ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُ وبَيْنَ المَنْسُوب إلى المَرْأَةِ الحُبْلَى، ووَجْهُ الشُّذُوذِ في «حُبْلَى»، تحريك الباء وهي عين الكلمة بالفتح، والقياس أن تبقى على سكونها وينسب إليها بعد حذف الألف الرَّابِعَةِ أَوْ قَلْبِهَا واواً فيقال: حُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ، وحُبْلَاوِيّ» [5].

٦ - وُسمع عن العرب قولهم في النَّسبِ إلى «أَذْرِعَات، وتَغْلِب، ويَثْرِب، ويَحْصِب، والمَشْرِق، والمَغْرِب»: أَذْرَعِيّ، وتَغْلَبِيّ، ويَثْرَبِيّ، ويَحْصَبِيّ، ومَشْرَقِيّ، ومَغْرَبِيّ. وأَذْرِعات بكسر الرَّاءِ وتفتح: بَلَدٌ بالشَّام، والنسبة إليها أَذْرَعِيّ بالفَتْح» [6]، وتَغْلِبُ قبيلةٌ من رَبيعةَ، ويَثْرِبُ: البلد المعروف: المدينة النَّبويَّةُ،

---

(١) انظر المخصص: ١٣ / ٢٤٢، وشرح المفصل: ٦ / ١٠، وشرح الشافية: ٢ / ٤٨، والكتاب: ٢ / ٦٩.

(٢) انظر شرح المفصل: ٦ / ١٠، وشرح الشافية: ٢ / ٤٨، وسيبويه: ٢ / ٦٩.

(٣) انظر شرح المفصل: ٦ / ١٢، وشرح الشافية: ٢ / ٨٣.

(٤) سيبويه: ٢ / ٦٩.

(٥) انظر شرح المفصل: ٦ / ١٢، وشرح الشافية: ٢ / ٨٣.

(٦) القاموس (حبل).

كان هذَا اسماً لها قبل الإسلام، وأَمَّا يَحْصُبُ فقبيلة يَمانِيَةٌ وهي بالفتح، وقَيل: بضمِّ الصَّاد نقلت من قولك حصبه بالحصَىٰ يَحْصُبُه، وليس بقويّ، وفي الصّحاح يَحْصِبُ بالكسر: حَيٌّ باليَمن، وإذا نسبت إليه قُلْتَ يَحْصَبِيٌّ بالفتح مثل تَغْلِبَ وتَغْلَبِيّ[1]، وعلى هذا يكونَ النسب إلى مفتوح العين من «أَذْرَعات ويَحْصَب» لا شُذُوذَ فيه. وأَمَّا الباقي ففتح العين فيه شاذٌّ لأَنَّ فتح العين المسكورة لا يكون إلاَّ في الثُّلاثي، وقد سُمِعَ الكسر في «يَثْرِبَ والمَشْرِقِ المَغْرِبِ» فقالوا: يَثْرِبِيٌّ ومَشْرِقِيّ، ومَغْرِبِيّ». ولا شُذوذَ على هذا.

ومـا ذكرناه من الشُّذُوذِ هو مذهب الخَليل وسيبويه ـ رحمهما الله ـ ، وخالف المبَرد، وتابعه ابن السَّرَّاج والرُّمّانيّ فذهب إلى اطِّرادِهِ بناءً على أَنَّ بَعْضَ العرب يَفْتَـحُ الـلاَّمَ فيقول: «تَغْلَبِيّ» فَيُشَبِّهُونَ المكسور من الرُّبَاعِيّ السَّاكن الثاني بالمكسـور الثُّلاثِيِّ كـ «نَمِر» ولم يحفلوا بالسَّاكِن، فَكَأَنَّهُمْ نَسَبُوا إلى تَلِب من «تَغْلِبَ»، وأهملوا الغَيْنَ بسكونها. فالخليل يوجِبُ الكَسْرَ وما فَتَحَ عَدَّهُ شاذًّا، والمبرد يُجَوِّزُ الوَجْهَيْنِ الكَسْرَ والفَتح[2].

وقدْ سُمِعَ في النَّسَبِ إلى يَثْرِبَ: «يَثْرَبِيّ ويَثْرِبِيّ، وأَثْرَبِيّ، وأَثْرِبِيّ» بفتح الرَّاء وكسرها فيهما، وذكر ابن جماعة في حَاشيته عَلى الجَارَبَرْدِيِّ: أَنَّهُمْ نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر»[3] وماذكره الخضري من جواز الكسر والفتح في النسب إلى «يحصب»[4]، فالفتح في كُلِّ ما ذُكِرَ هُوَ الشَّاذُّ على خِلافٍ، وماعَدَاهُ، فَلَهُ وَجْهٌ قِيَاسِيٌّ.

٧ ـ سُمِعَ عن العرب قولهم في النسب إلى «أُفُق» بضم الهمزة والفاء، ويجوز في الفاءِ الإِسْكَانُ. سُمِـعَ: «أَفَقِيّ» أُبْـدِلَتِ الضَّمَّـةُ أَوِ السُّكُونُ بالفتحةِ. والنسبة

(١) اللسان (حصب)، وانظر الصحاح.

(٢) انظر في هذا شرح الشافية: ٢/ ٨ (الهوامش) و ١٩، والأشموني: ٤/ ١٨٢، وشرح المفصل: ٥/ ١٤٥-١٤٦، وحاشية الخضرى: ٢ / ١٧١.

(٣) انظر مجموعة الشافية ١ / ١٠٣، وانظر حواشي شرح الشافية ٢ / ١٩.

(٤) حاشية الخضرى: ٢ / ١٧١.

لا تقتضي أن يُغَـيَّرَ فيها شيءٌ سوى كسر الحَرف الأخير لمناسبة ياء النسبة، والقياس «أُفُقِيّ» بضم الهمزة والفاء. وقد سُمِعَ عن العرب قياساً «أُفْقِيّ»، بإسكانِ الفاءِ[1].

٨ ـ سُمِعَ عنهم قولهم لبـائعِ الفُومِ : «فَامِيٌّ مُغَيَّر عن فُوميّ، لأنهم يُغَيِّرُونَ في النَّسَبِ كما قالـوا: سُهْلِيّ ودُهْرِيّ»[2] وفي نظرى أَنَّ هَـٰذِهِ الكلمة مكانها غير هذا، والَّذِي دَعاني لإِدْخَالِهَا في هذا المكانِ هو كلام الجَوْهَرِيِّ هذا، وسأوردُها فيما شَذَّ من وَجْهَيْنِ.

٩ ـ ومن ذلك قولهم في النسب إلى بلادِ القَرَظِ» ـ وهي اليَمَنُ لأنها منابتُ القَرَظِ: كَبْشٌ قُرَظِيّ[3]، وقـالـوا: قَرَظِيّ. وقالوا: إبلٌ قَرَظِيَّةٌ «تَأْكُلُ القَرَظَ. وأَدِيمٌ قَرَظِيّ: مَدْبُوغٌ بالقَرَظِ. فالمفتوح قياسٌ. والمضموم مخالف للقياس.

١٠ـ ومنه قولهم في النَّسَب إلى «السِّرّ»: سُرِّيَّةٌ، وهي الأمة التى بَوَّأْتَهَا بَيْتاً، وهي فُعْلِيَّةٌ منسـوبة إلى السِّرِّ وَهُوَ الجِمَاعُ، والإِخْفَاءُ، لأَنَّ الإِنْسَانَ كثيراً مايَسُرُّهَا ويَسْتُرُهَا عَنْ حُرَّتِهِ، وإِنَّمَا ضُمَّتْ سِينُهُ، لأَنَّ الأَبْنِيَةَ قَدْ تُغَيَّرُ في النِّسبةِ خاصَّةً. كما قالوا في النسبة إلى الدَّهْرِ دُهْرِيّ، وَإِلى الأَرْضِ السَّهْلَةِ سُهْلِيّ»[4]، وقالُوا: «السُّرِّيَّةُ: الجارية المُتَّخَذَةُ للمَلْكِ والجماع فُعْلِيَّة مِنْه على تَغْيِيرِ النَّسَبِ، وقِيلَ: فُعُّولَة مِنَ السَّرْوِ وقُلِبَتِ الواوُ الأَخِيرَةُ ياءً طَلَبَ الخِفَّةِ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الواو فيها فَصَارَتْ ياءً مِثْلَهَا، ثُمَّ حُوِّلَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِمُجاورةِ اليَاءِ... واخْتَلَفَ أَهْلُ اللُّغَةِ في الجارِيَةِ الَّتِي يَتَسَرَّاهَا مالِكُهَا لِمَ سُمِّيَتْ سُرِّيَّةً؟.
فقال بعضُهُمْ: نُسِبَ إلى السِّرِّ، وهو الجِمَاعُ، وضُمَّتِ السِّينُ للفرْقِ بين الحُرَّةِ والأَمَةِ توطأ، فيقال للحرة إذا نُكِحَتْ سِرّاً أو كانتْ فاجِرَةً: سِرِّيَّة، وللمملوكة يَتَسَرَّاها صاحبها: سُرِّيَّة مَخَافَةَ اللَّبْسِ»[5].

---

(١) سيبويه: ٢ / ٦٩، وشرح المفصل: ٦ / ١٢، وشرح الشافية: ٢ / ٨٣.
(٢) الصحاح (فوم) ٢٠٠٥.
(٣) انظر الصحاح (قرظ) واللسان (قرظ).
(٤) اللسان (سرر).
(٥) اللسان (سرر).

١١- وشذَّ قولهم في النسب إلى «امْرِئِ القَيْسِ» قبيلة مَرَئِيّ بتحريك الراء والشذوذ هنا بالتحريك، أو بمخالفة المسموع[1].

رابعاً: ما شذَّ بإبدال حَرْفٍ مكان حَرْفٍ:

١ - سُمِعَ عن العرب قولهم في النَّسب إلى «صَنْعَاء»[2]، وبَهْراء[3]، وروْحاء[4]. ودَستَواء»: صَنْعَانِيّ، بَهْرانِيّ، رَوْحَانِيّ، دَسْتَوَانِيّ. أبدلوا الهَمْزَةَ نُوناً والقاعِدَةُ في مِثْلِ هذا قَلْبُ الهَمْزَةِ واواً. ومن العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: صَنْعَاوِيّ، وبَهراوِيّ على القياسِ. وَيقُولُ: رَوْحَاوِيّ على القِياسِ. وَقَلْبُ همزة رَوْحاء واواً أَكْثَرُ استعمالاً وأكثر من قَلْبِ همزة بَهْرَاءَ واواً. وأَمَّا دَسْتَوَانِيّ[5] فهي إمَّا أَنْ تكونَ نسبةً إلى دَسْتَواء ممدودةً، ووَجْهُ الشُّذُوذِ حِينَئِذٍ هُوَ قَلْبُ هَمْزَةِ التَّأْنيثِ الَّتي في آخِرِ الاسْمِ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ نوناً، والقياس قلبها واواً فيقالُ: «دَسْتَوَاوِيّ». وإمّا أن تكونَ نسبةً إلى «دَسْتَوَى» مقصورة، فيكون الشُّذُوذُ من زيادةِ النون فاصلةً بَيْنَ المنسوب إليه وبين ياءِ النَّسَبِ. وقياسها مقصورةً «دَسْتَوِيٌّ» بحذف الألف؛ لأنَّها خامسة.

٢ - وسُمِعَ عن العرب قولهم في النسب إلى «طَيِّءٍ، ودَوٍّ»: طَائِيّ ودَاوِيَّة فَأَمَّا «طائِيّ» فَشُذُوذُهَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

(أ) أَنَّهُمْ حَذَفُوا الياءَ السَّاكِنَةَ على غير المعهود في مِثْلِ هذا. والياء الباقِيَةُ مُتَحَرِّكة، وماقبلها مفتوح، فتقلب ألفاً.

(ب) أَن يكون المَحْذُوفُ هو الياءَ المُتَحَرِّكَةَ، وأُبْقِيَتِ الياءُ السَّاكِنَةُ فَقُلِبَتْ ألفاً

(١) انظر ص من هذا البحث.

(٢) سيبويه ٢ / ٦٩ وشرح المفصل: ٦ / ١١، وشرح الشافية: ٢ / ٥٨، والتصريح: ٢ / ٣٣٢.

(٣) سيبويه: ٢ / ٦٩، شرح المفصل: ٦ / ١١، والتصريح: ٢ / ٣٣٢.

(٤) شرح المفصل: ٦ / ١١، وشرح الشافية: ٢ / ٥٧.

(٥) سيبويه: ٢ / ٦٩، وشرح الشافية: ٢ / ٥٨، وهوامشها.

على غَيْرِ قِياس لِلتَّخْفيفِ لكثرةِ استعمالِهِمْ إيّاه، والقياس قلبها ألفاً إذا كانَتْ عَيْنا أوْ طَرَفاً، وتحرَّكتْ، وانفتح ما قَبْلَهَا.

وكانَ الوَجْهُ في النِّسْبَةِ إلى «طَيِّء» أنْ يَقولُوا «طَيْئِيٌّ» كَطَيِّب وطَيْبِيّ.

وَأمَّا «دَاوِيةٌ» فَشُذُوذُهَا بِإبْدَالِ الوَاوِ أَلِفاً، لانْفِتَاحِ ماقَبْلَهَا وإنْ كانَتْ سَاكِنَةً في نَفْسِها، كَأَنَّهُ اسْتَغْنَى بِأَحَدِ الشَّرْطَيْنِ.

والمحققون يذهبون إلى أنّه بنى من «الدَّوّ» اسماً على زنَة فاعلة، فصار في التقدير دَاوِوَة، فَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ ياءً، لانكسارِ ماقَبْلَهَا، فصارَتْ داوِيَة، ثُمّ نسب إليها على حد نسبهم إلى حانية: حانِيّ، والقِياسُ أنْ يُنْسَبَ إلَيْهَا دُونَ تَغْيِيرٍ، فيقال: «دَوِّيّ».

٣ - وشَذَّ في بابِ النِّسْبَةِ قَوْلُهُمْ في النسبةِ إلى «شاءٍ، ومَا[١]، وياءٍ وتاءٍ، وماءٍ»: شاوِيّ، وماوِيّ، وياوِيّة، وتاوِيّة، وماوِيّ.

ووجه الشذوذِ في «شاوِي وماوِي» هُوَ قَلْبُ الهَمْزَةِ واواً، والقياس أن تَبْقَى على حالها دون تَغْيِيرٍ، فيقال: «شائِيّ ومَائِيّ»؛ لأنَّ الهَمْزَةَ لَيْسَتْ في اسْمٍ مَمْدُودٍ هَمْزَتُهُ لِلتَّأْنِيثِ أَوْ لِلإلْحَاقِ أَوْ مُنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلٍ، وإذا لم تكن كذلك فلا تُغَيَّرُ مُطْلَقاً، هذا مَذْهَبُ بعض النّحاة، وبعضهم أجاز الوجهين بعد التَّسْمِيَةِ بِهِمَا فَقَطْ، كَمَا أَنَّ بَعْضَهُمْ أَجازَهُمَا مُطْلَقاً قَبْلَ التَّسْمِيَةِ وبَعْدَهَا، وبَعْضُهُمُ اقْتَصَرَ عَلَى شَاوِيّ وَلَمْ يَذْكُرْ مَاوِيّاً[٢]. وفي الصحاح: «النسبة إلى شاء: شاوِيّ. وقالَ الرَّاجِزُ:

لا يَنْفَـعُ الشَّـاوِيَّ فِيهَـا شَاتُـهُ
ولا حِمَارَاهُ ولا عَلاَتُـهُ

وإنْ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً قُلْتَ: شائِيّ، وإنْ شِئْتَ شَاوِيّ، كما تَقُولُ: عَطَاوِيّ»[٣] ومثل

(١) أصلها «ما» وهِيَ اسْمٌ أَوْ حَرْفٌ، فَإذا سُمِّيَ بِها ونَسَبْتَ إليها ضَعَّفْتَ الحَرْفَ الأخِيرَ ثُم قلبته همزة، ولم تقلب الهمزة واواً في النَّسب.

(٢) الصحاح (شوه) ٢٢٣٨.

(٣) انظر سيبويه: ٢ / ٨٤، وشرح الشافية: ٢ / ٥٦ - ٥٧ وهامشه، وشرح المفصل: ٥ / ١٥٦ وهامشه، والأشمونى: ٤ / ١٨٩، وحاشية الصبان: ٤ / ١٨٩.

«شاء وماء» قَوْلُهم في النسب إلى «ياءٍ، وتاءٍ»: «ياويّةٌ وتاويّةٌ ووجْهُ شُذُوذِهِمَا هُوَ قلْب الهَمْزَةِ واواً وليس قبلها أَلِفٌ مَزِيدةٌ، والقياس: يائيَّةٌ وتائيّة[1]. ومثلها قولهم في النسبة إلى «ماء»: ماويّ. قلب الهمزة واواً وليس قبلها ألف زائدة، وقياس النسبة إلى «ماءٍ»: ماويّ[2]. وقالَ الجوهريّ: النِّسْبَةُ إلى الماءِ مائِيّ، وإنْ شِئْتَ: ماوِيّ في قولِ مَنْ يَقُولُ: عَطَاوِيّ[3].

٤ - وسُمع عن العرب قولهم في النسب إلى «البَحْرَيْنِ»: بَحْرَانِيّ، وفي هذِهِ النِّسْبَةِ هل هي شاذَّةٌ أولا؟ ثلاثة آراءٍ:

(أ) أنها شاذّة، وَوَجْهُ شُذُوذِهَا هُوَ النَّسَبُ إِلَيْهَا دُونَ أَنْ تُحْذَفَ علامة التَّثْنِية، والقِياس أن يقال: بَحْريّ لكنهم كرهوا اللَّبْسَ ففرَّقوا بين النسب إلى البحر - لأنَّ النِّسْبَةَ إليه بَحْرِيّ - وبين ما ينسب إلى البحرين، وهذا رأي مَرْجُوحٌ، لأنَّ المثنَّى كجمعِ المذكر السالم إذا سُمِّيَ بِهِ نُسِب إلَيْهِ على لَفْظِهِ دونَ أنْ تُحْذَفَ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ.

(ب) أَنَّ النَّسَبَ إلى البَحْرَيْنِ المَجْعُولِ نُونُهُ مُعْتَقَب الإعْرَاب أَلَّا يُحْذَفَ في النَّسَب لا هُوَ ولا الألِفُ، وإنَّما قَالُوا في النَّسَب: بَحْرَانِيّ وَلَمْ يَقُولوا: بَحْرَيْنِي، على أنه منسوب إلى «البحران» المجعول نُونُهُ مُعْتَقَبَ الإعْرَابَ، لأَنَّهُ هُوَ القِيَاسُ في كل مُثَنًّى جعلت نونه كذلك. فالشُّذوذُ في هذا الرَّأْي هو بإلزامِ البَحْرَيْنِ الياءَ، والنسبةِ إليه بالألف. وهذا الرَّأْيُ هُوَ الرَّاجِحُ.

(جـ) مذهب الخليل، لا شُذوذَ في النسب إليه - وهُوَ أَنَّهُمْ بَنَوْا البَحْرَ عَلَى فَعْلَانَ، ثُمَّ نَسَبُوا إِلَيْهِ[4].

(١، ٢) المخصص: ١٣ / ٢٤٢.

(٣) الصحاح (موه) ٢٢٥١.

(٤) انظر شرح المفصل: ٦ / ١١، وشرح الشافية: ٢ / ٨٢.

٥ - تنسب العرب إلى «ذِي يَزَن» ملك من ملوك حِمْيَر الرِّمَاحَ اليَزَنِيَّةَ فيقولون رُمْحٌ يَزَنِيٌّ وأَزَنِيٌّ. ويَزَانِيٌّ وَأَزَانِيٌّ[1] فَأُبْـدِلَت الياءُ هَمْزَةً وهَـٰذَا إِبْـدَالٌ شَاذٌّ، وتَغْيِيرٌ لا دَاعِيَ له. ومثله في «يَثْرِب» يَثْرِبِيٌّ وَأَثْرَبِيٌّ. وقد تقدَّم بيان ذَلِك[2]. وفي أزاني زيادةُ حرفٍ وهـو الألف، فيكونَ الشُّذُوذُ من وَجْهَيْنِ: إبدالِ حَرْفٍ مكانَ حَرْفٍ، وزيادةِ حَرْفٍ.

٦ - وقـالَتِ العَرَبُ في النَّسَب إلى «حَرَّانَ»: حَرْنَانِيٌّ. وهَـٰذِهِ فيما يَظْهَرُ صَارَ فِيها إبـدالٌ غَيْرُ قِياسِيٍّ، أَبْدَلُوا مِنَ الرَّاءِ نُوناً، وقَدْ قَالَتِ العامَّةُ هذه النِّسْبَةَ على وَجْهِها: حَرَّانِيّ[3].

خامساً: ما شَذَّ بالزِّيادةِ وحدها:

١ - يُقَالُ في النسبة إلى «جِسْم، وَصَدْر، وَرَقَبَةٍ، وَشَعْر، وَلِحْيَةٍ، وَجُمَّةٍ»: جِسْمَانِيّ، وَصَدْرَانِيّ، وَرَقَبانِيّ، وَشَعْرانِيّ، ولِحْيانِيّ، وجُمَّانِيّ، بزيادَةِ الألفِ والنُّونِ. وهُمْ بهَذا لا يُرِيدُونَ مُجَرَّد النِّسْبَةِ، بَلْ يُرِيدُونَ مَعَ النِّسْبَةِ أَمْراً آخَرَ، وهو إِثْبات الكِبَرِ للمَنْسُوبِ فيما نُسِبَ إليه، فالجِسْمَانِيّ[4] لِمَنْ كانَ كبيرَ الجِسْم، والصَّدْرَانِيّ[5] لمن كان كبيرَ الصَّدْر، والرَّقَبانِيّ[6] لمن كانَ عَظِيمَ الرَّقَبةِ، والشَّعْرَانِيّ[7] لمن كانَ كثيفَ الشَّعْـر، والجُمَّانِيّ[8] لمن كَان طَويلَ الجُمَّةِ، وهو الشَّعْرُ، واللِّحْيانِيّ[9] لمن كانَ طَويلَ اللِّحْيَةِ، وَالقياسِيّ في ذلكَ كُلِّه: جِسْمِيّ، وَصَدْرِيّ: وَرَقَبِيّ، وَشَعْرِيٌّ، وجُمِّيٌّ ولِحْيِيٌّ عِنْدَ الخَليلِ وسِيبَوَيْهِ. ولِحَوِيّ عِنْدَ يُونُسَ.

هـٰذَا ما قَالُوهُ، والمُتَأَمِّلُ في النِّسَب السَّابقَة يرى أَنَّها تفيد بجانب النِّسْبَةِ مَعْنىً

---

(١) الصحاح (يزن) ٢٢١٩.

(٢) انظر ص من هذا البحث.

(٣) الصحاح (صنع) ١٢٤٦ و(حزن) ٢٠٩٨.

(٤،٥) سلم اللسان: ١٢٣.

(٦،٧) تهذيب التوضيح / قسم الصرف ١٥٦.

(٨،٩) سيبويه: ٢ / ٨٩، وشرح المفصل: ٦ / ١٢، وشرح الشافية: ٢ / ٨٤.

آخَرَ، وَهُوَ المُبَالَغَةُ، وتُفِيدُ وَصْفاً جَدِيداً غَيْرَ الوَصْفِ المُتَحقِّقِ مِنْ مُجَرَّدِ النِّسْبَةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَكِ: «لِحْيَانِيٌّ» يَحْمِلُ مَعْنىً لَيْسَ فِي «لِحْيِيٌّ».

٢ - ويقالُ في النِّسْبَةِ إلى «رَبّ، وُروحٍ، ووَحْدَةٍ» رَبَّانِيّ[١]، ورُوحَانيّ[٢]، ووَحْدانيّ[٣] بزيادة الألف والنـونِ، يقصدون بذلك النِّسْبَةَ إلى «الرَّبّ» سبحانه وتعالى، والنِّسْبَـةَ إلى الرُّوحِ وَهُمُ المَلاَئكَةُ والجنُّ، وَزَعَمَ أَبو عُبَيْدَة أَنَّ العَرَبَ تَقُولُ: رُوحَانِيٌّ لِكُلِّ ما فِيهِ الرُّوحُ مِن النَّاسِ، وَالجِنِّ، والدَّوَابِ[٤]. ووَحْدَانيّ نسبة إلى الوحدَةِ، والقياس في ذلك كله: رَبِّيّ، ورُوحِيّ، ووَحْدِيّ.

٣ - وقـالَتِ العَـرَبُ في النَّسَبِ إلى «سُفْل، وتَحْت، وفَوْق»: سُفْلانِيّ، وتَحْتَانِيّ، وفَوْقَانِيّ، بِزِيادَةِ الألِفِ والنّونِ، والوجه فيها: سُفْلِيّ، وتَحْتِيّ، وفَوْقِيّ[٥].

٤ - وشـذَّ قولهم في النسب إلى «بَلْغَمٍ، وَمَنْـظَرٍ، ومَخْـبَر»: بَلْغَـمَانِيّ. ومَنْظَرانِيّ، ومَخْبَرَانِيّ[٦]، بزيادة الألفِ والنُّونِ، والقياس فيها أَنْ يُقَالَ: بَلْغَمِيّ. ومَنْظَرِيّ، ومَخْبَرِيّ، وهـٰذهِ الزِّيادةُ أَفَادَتْ مَعْنىً زَائداً مثل أَنْ يُقْصَدَ بالبَلْغَمانِيّ أَنْ تَكُونَ طَبِيعَتُهُ ومَزاجُهُ بَلْغَمِيَّةً، والمَنْظَرَانِيّ[٧] حَسَنُ المَنْظَرِ، ونحو هذا. قالَ الميدانيُّ: «دخل عبدُالرَّحمن بن الأشعث علَى الحجَّاج فقالَ الحجَّاجُ: إنّك لَمَنْظَرَانِيٌّ، قال نعم، أيُّها الأمير وَمَخْبَرَانِيّ»[٨].

---

(١) التصريح: ٢ / ٣٣٧.

(٢) انـظر الشـافية، نسخـة مخطوطة في المكتبة السعودية برقم ٣٥١ / ٨٦ وقد نقل ماكتب ههنا من الحواشى: ص١٣. وانظر الجاربردى ١ / ١١٥.

(٣) جامع الدروس العربية: ٢/ ٨٥.

(٤) انظر الشافية / نسخة مخطوطة في المكتبة السعودية برقم ٣٥١ / ٨٦ وقد نقل ماكتب ههنا من حواشى ص ١٣، انظر الجاربردى ١ / ١١٥.

(٥) التصريح: ٢ / ٣٣٧، وانظر النحو الوافي: ٤ / ٦٨٥.

(٦) المخصص: ١٣ / ٢٤٢.

(٧) في القاموس (نظر) «المنظراني والمَنْظَرِيّ: حسن المنظر».

(٨) مجمع الأمثال للميدانيّ ٢ / ٣٣٣.

٥ - وقالت العرب في النسبة إلى «مرو»: مروزى بزيادةِ الزاي، وقياسها مَرْوِيٌّ؛ لأَنَّهَا أَشْبَهَتِ الاسْمَ الصَّحِيحَ، إِذْ خُتِمَتْ بواوٍ قَبْلها ساكن فتأخذ حكم الصحيح كما أَخَذَتْ: ظَبْيٌ ودَلْوٌ، فينسب إليها كما ينسب إلى الصحيح نحو: كَرْم: كَرْمِيٌّ، ويكتفىٰ فيها بتغييرِ حَرَكَةِ الحرفِ الأخيرِ المُتَّصِلِ بياءِ النِسبةِ[1].

٦ - وقالَتِ العربُ في النِّسْبَةِ إلى «زَبِيْنَةَ» - وهي قبيلة من باهِلَةَ - : زَبَانِيّ. والشذوذ فيها أتى من الألف التي بين الباء والنون. وهي تحتمل أَنَّهَا نَشَأَتْ عَنْ إِشْبَاعِ فَتْحَةِ البَاءِ عَلَى حَدِّ «بَيْنَا زَيْدٌ قائِمٌ، أَقْبَلَ عَمْروٌ»، وتَحْتَمِلُ أَنْ تكون منقلبةً عن الياءِ للفتحة قَبْلَهَا - وإِنْ كانَتِ الياءُ ساكِنَةً - اكْتِفَاءً بِأَحَدِ الشَّرْطَيْنِ، وهو فتح ما قبلها، إِذْ أَنَّهُ لَمَّا كان القِياسُ حَذْفَ الياءِ مع تاءِ التَّأْنِيثِ تَوَهَّمُوا سُقُوطَها وفتحوا الباءَ ثُمَّ قَلَبُوا الياءَ أَلِفاً للفتحةِ قَبْلَهَا على حَدِّ «طَائِيّ» فَصَار «زَبانِيًّا»[2].

٧ - وقالوا في النسب إلى «ماني وعاني»: مَنَانِيّ وعَنَانِيّ[3]، بزيادةِ النُّونِ بَيْنَ الفاءِ والأَلِفِ، وأجروا عليهما بَقِيَّةَ الأَحْكَامِ الأُخْرَى، فَحَذَفُوا الياءَ الَّتِي في الآخِرِ كما يفعلون إذا نسبوا إلى «القاضِي». والقِياس كما هو معلوم فيما تقدَّمَ وَجْهَانِ:

أولهما : بحذفِ الياءِ وكسرِ ماقبل ياء النَّسبِ؛ لأَنَّ الياءَ رابِعَةٌ، فيقال مانِيٌّ وعانِيٌّ.

وثانيهما : بابدال الياء واواً وَفَتْحِ ماقبلها، وهو مذهبٌ لبعض النُّحاةِ إِذَا سكن ثاني ماهي فِيهِ، فيقولون: حانَوِيّ وعانَوِيّ، قال الجَوْهَرِيّ: «والقِياسُ ما نَوِيّ وحَرَّانِيّ على ماعليه العَامَة»[4].
وقدْ قَرَنَ الجَوْهَرِيُّ حَرَّانَ مَعَ عاني ومَاني، إِذْ قَالُوا: حَرْنَانِيّ، ولكن حَرْنَانِيّ لا شُذُوذَ فيه بالزِّيادَةِ وإِنَّمَا شُذُوذُه بإِبدالِ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ، إِبْدَالِ النُونِ مِنَ الرَّاءِ الثَّانِيَةِ. كما سَبَقَ بَيَانُهُ.

---

(١) انظر الأشمونى ٤ / ٢٠٢.

(٢) سيبويه: ٢ / ٦٩، وشرح المفصل: ٦ / ١١.

(٣) الصحاح (صنع) ١٢٤٦. (٤) الصحاح (حرن) ٢٠٩٨.

٨ - ومن ذلك قولهم في النسب إلى «البَرّ» و«الجَوّة أو الجَوّ»[١]:
بَرّانِيّ وجَوّانِيّ «رُوِيَ عن سَلْمانَ أنَّهُ قالَ: (إنّ) لكلِّ امْرِىءٍ جَوّانِيّاً وبَرّانِيّاً، فَمَنْ أَصْلَحَ اللهُ جَوّانِيَّهُ أَصْلَح اللهُ بَرّانِيَّهُ.
قال شِمْرٌ: قال بَعْضُهم: عَنَى بِجَوّانِيِّهِ سِرَّهُ، وبِبَرّانِيِّه عَلانِيَّه[٢].
«فهاتانِ الكلِمتانِ على النسبة إليهما بالألف والنون. وورد من أَصْلَحَ جَوّانِيَّهُ أصلح اللهُ بَرّانِيَّهُ، قالوا: البَرّانِيّ: العَلاَنِية، والألف والنون من زياداتِ النَّسب كما قالوا: في صَنْعَاءَ صَنْعَانِيّ، وأصله من قولهم: خرج فلان برّاً إذا خرج إلى البرّ والصحراء، وليس من قديم الكلام وفصيحه»[٣] و«الجَوّانيُّ منسوب إلى جَوّ البَيْتِ وهو داخله وزيادة الألف والنون للتأكيد»[٤] والقياسَ في ذلك بَرِّيّ، وجَوِّيّ. وأما جُوّانِيّ بضمِّ الجيم. فالشذوذ فيها من وجهين تغيير الحركة والزيادةِ.

سادساً: ما شذَّ بتكرار ياءِ النِّسْبَةِ (النسب إلى مَوْضِعَيْن):

١ - مثل قولهم في النَّسب إلى «رَامَ هُرْمُز»: «رامِيَّة هُرْمُزِيَّة»، ومنه قول الشّاعر:
تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً   بِفَضْلَةِ مَا أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ
ووجْهُ الشُّذوذِ هو النسب إلى جزئي المركَّب تركيباً مزجياً، والقياس هو النَّسبُ إلى صدره، فيقال: «رَامِيّ». وتُزادُ التَّاءُ للتَّأْنيثِ، فتصير «رَامِيَّة».
وأَجازَ قَوْمٌ منهم أَبُو حاتِمٍ النَّسَبَ بِهَذِهِ الصُّورةِ قِياساً مُسْتَدلِّينَ بِالْبَيْتِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ[٥].

(١) جَوُّ كلِّ شيْءٍ: بطنه وداخِله. وهُوَ الجَوَّةُ بالهاءِ أيضاً. التهذيب ١١ / ٢٢٩.
(٢) التهذيب (جوّ) ١١ / ٢٢٩.
(٣) النهاية ١ / ١١٧، واللسان (برر) والمقارنة بصنعاء مع الفارق حيث في صنعاء إبدال لا زيادة.
(٤) النهاية ١/ ٣١٩.
(٥) انظر الأشموني والصبان: ٤ / ١٩٠، وشرح المفصل: ٦ / ٩ (هوامشه).

سابعاً : ما شذَّ بإخراج الكلمةِ عَنْ أَصْلِها أَوْ مَا يَجِبُ النَّسَبُ إليه :

١ ـ قالَتْ بعض العرب في النسب إلى «بَني عَبِيدَةَ وَجَذِيمَةَ» أَوَّلُهُمَا حَيٌّ من عدِيٍّ، وثانيهما من عبدالقيس: عُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ، ووجه الشُّذوذِ هو ضمّ أول الاسم الّذي على «فَعِيلَة» كأنَّهم رَامُوا الفَرْقَ بَيْنَهُ وبَيْنَ غَيْرِهِ مِمَّن اسْمُهُ عَبِيدَةُ وجَذِيمَةُ، والَّذِين يَقُولُونَ: «عُبَدِيّ وجُذَمِيّ» بالضَّمّ قليلٌ، والكثير الفَتْحُ، وهو القِياسُ فيقولون: «عَبَدِيّ وَجَذَمِيّ».

وهذا الشُّذُوذُ أَشدُّ مِنْ شُذُوذِ سَلِيمِيّ وعَمِيرِيّ؛ لأنَّ في الأولى تَرْكَ حَذْفِ الياءِ كما في فَعِيل، ومعنى هذا بقاءُ الكَلِمَةِ على أَصْلِهَا، وأمَّا في هاتَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ: عُبَدِيّ وجُذَمِيّ فَفِيه ضَمُّ الفاءِ المفتوحة، وإخراج للكلمة عن أصلها.[1]

٢ ـ قالت العرب في النسبة إلى «طُهَيَّةَ» قبيلة: طُهَوِيّ، وطُهْوِيّ، وطَهَوِيّ وَطَهْوِيّ، فالأَوَّلُ على القياس، والثَّاني شَذَّ بإسكانِ عَيْنِهِ التى يجب تحريكها بالفتح، فهو نسب إلى الاسم المُصَغَّر.

وأمَّا طَهَوِيّ وطَهْوِيّ فَشَذَّ بفتح الطَّاءِ مع فتح الهاء أَوْ إسكانها، وذكروا أَنَّ مُكَبَّرَهُ طَهْــوَةٌ، ولكنَّهُمْ غلب استعمالهم له مصغراً. قال ابن سيده: وهــذا ليس بقَويٍّ[2]، قال: وقال سيبويه: النَّسَبُ إلى طُهَيَّةَ: طُهْوِيّ وقال بعضهم: طُهَوِيّ على القياس[3]... وقال الأزهريّ: من قالَ طَهْوِيّ جعلَ الأصلَ طَهْوَة»[4]. وكذا قال الكِسائِيّ[5]: ففي طُهَيَّةَ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ هي بالنسبة للشُّذوذِ وعدمِه كالآتي:

طُهَيَّةَ: طُهَوِيّ على القياس.

طُهَيَّة: طُهْوَيّ شَذَّتْ بإسكان الهاءِ التي يجب تَحْرِيكُهَا بالفتح.

---

(١) انظر شرح المفصل: ٦ / ١٢، وشرح الشافية: ٢ / ٢٠، والأشمونى: ٤ / ١٨٦.

(٢) المحكم ٤ / ٢٩٦.

(٣) سيبويه ط عبدالسلام ٣ / ٣٣٧.

(٤) التهذيب ٦ / ٣٧٧ وفيه «طَهَوِيّ» بفتح الهاء وهو خطأ فيما يظهر، واللسان (طها).

(٥) التكملة والذيل والصلة (طها).

طُهَيَّة : طَهَوِيّ شَذَّتْ بِإِبْدَالِ الضَّمَّةِ فَتْحَة، أَوْ يُقَال فيها: إنّها نسبت إلى طَهِيَّة على وزن فَعِيلَة.
طُهَيَّة : طَهْوِيّ شَذَّتْ بنسبَتِهَا إلى أَصْلٍ آخَرَ وهُوَ طَهْوَة مُكَبَّرُ طُهيَّة.
والشُّذُوذُ الأَخِيرُ أَبْعَدُهَا؛ لأَنَّ فيه أكثرَ من تَغْيِيرٍ: فَتْحَ فاءِ فُعَيْلَة، وَتَسْكِينَ عَيْنِهَا.

٣ - وقالوا في النَّسَب إلى هَجَر: اسم بلد مذكَّر، مصروف، وفي المَثَل: «كَمُبْضِع تَمْرٍ إلى هَجَرٍ» «قالوا في النَّسب: هاجريٌّ على غَيْرِ قِياسٍ. ومنه قِيلَ لِلْبنَاءِ: هاجِرِيّ»[1] فنسب إلى أصلٍ آخَرَ على زِنَةِ فاعِلٍ، ولم ينسب إلى لفظةِ «هَجَر».

٤ - وقالَتِ العَرَبُ في النَّسب إلى «العَالِيَة» وهو موضع قُرْبَ المدينة، والعالية ما فَوْقَ نَجْدٍ إلى أَرْضِ تِهَامَةَ. وإلى ما وراء مكَّةَ، وَهِيَ الحِجَازُ، وَمَاوَالاَهَا: عُلْوِيّ، لم ينسبوا إلى اللَّفْظِ نَفْسِهِ، وإنَّما نَسَبُوا إلى «العُلُوّ» وهو المكانُ المُرْتَفِعُ العالي؛ لأَنَّ العالِيَةَ مكانٌ مُرْتَفِعٌ فهو مَنْسُوبٌ إليها على المَعْنَى، والقِيَاسُ أَنْ يُنْسَبَ إلى لَفْظِ الاسْمِ، فيقال: عَالِيّ، ويجوز على رَأْيٍ أَيْضاً ـ عَالَوِيّ[2]. وذكر الجوهريُّ وَجْهاً آخر وَهُوَ «عَلَوِيٌّ» كَأَنَّهُمْ نَسَبُوا إلى «عَلِيّ» وهُوَ شَاذٌّ أَيضاً مِنْ جِهَةِ إِخْرَاجِ اللَّفْظِ عَنْ أَصْلِهِ.

٥ - وذكر صاحبُ القاموس: أَنَّ العرب تنسب إلى الأَحْنَف لِنَوْعٍ مِنَ السُّيُوفِ فيقولون: السُّيُوفُ الحَنِيفِيَّة[3]. وَوَجْهُ الشُّذوذِ أَنَّهُمْ لم ينسبوا إلى اللَّفْظِ، وإنَّما نَسَبُوا إلى لَفْظٍ آخَرَ، والقِيَاسُ «أَحْنَفِيّ».

٦ - وقـالوا في النسب إلى «رَبِيع»: رِبْعِيّ. بالكسر نسبة إلى «رَبِيع»، ومنه قَول الراجز (أَكْثَم بن صَيْفِيّ، وقِيلَ: هِيَ لِسَعْدِ بن مالكِ بن ضُبَيْعَةَ):
إنَّ بَنِيَّ صِبْـيَةٌ صَيْفِـيّونَ ... أَفْـلَحَ مَنْ كَانَ لهُ رِبْـعِـيّونَ

---

(١) الصحاح (هجر) ١٨٥٢.
(٢) انظر سيبويه : ٢ / ٦٩ ، وشرح المفصل : ٦ / ١٠ ، وشرح الشافية : ٢ / ٨١ وانظر الصحاح (علا) ٢٤٣٦ .
(٣) القاموس (حنف).

ومنه الرِّبْعِيَّةُ: الغَزْوَةُ في الرَّبيع، قالَ النَّابغَةُ:

وكـانَـتْ لَهُمْ رِبْـعِـيَّةٌ يَحْذَرُونَها إِذَا خَضْخَضَتْ مَاءَ السَّماءِ القَنَابِلُ

والرِّبْعِيّ: الَّذِي وُلِدَ في الرَّبيع على غَيْرِ قِياس»[1] «ورِبْعِيٌّ من أَسْمَاءِ الرِّجَال»[2] ووجه الشذوذ هو حذف الياء، وإسكان ماقَبْلَها، وكسْرُ أولِ الكلمةِ، أوْ هو النِّسْبَةُ إلى أَصْلٍ آخَرَ، فوجه الشُّذوذِ إِخْراجُ الكَلِمةِ عَنْ أَصْلِهَا والقِيَاسُ: رَبيعِيٌّ.

٧ - ويشبه هذا قولهم في النّسب إلى «الخَرِيفِ» خَرْفِيّ بإسكانِ الرَّاءِ كَأَنَّهُمْ نسبوا إلى المصدر، وهو الخَرْفُ فاستعمل المصدر بمعنى الفاعِلِ، فنسب إلى لفظٍ، وأرادَ باللَّفْظِ غَيْرَ معناه الأصليِّ، ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَنَى الخَرِيفَ على فَعْل فَنَسَبَ إليه. والقياس في ذلك «خَريفيّ»[3].

٨ - وقالت العربُ في النسب إلى الحَرَم في النّاسِ: رَجُلٌ حِرْمِيٌّ وفي غيرِ النّاسِ قالُوا: ثَوْبٌ حَرَمِيٌّ... وذلِك لِلْفَرْقِ الَّذي يحافظون عليه كثيراً، ويعتادونه في مثلِ هذا»[4]، وكُلُّ من استعار ثياباً من أهل الحرم فهو حِرمِيُّهُمْ»[6] وأنثى الحِرْمِيِّ حِرْمِيَّةٌ، وهُوَ مِنَ المَعْدُولِ الَّذي يأتي على غيرِ قياسٍ، قال المبرّد: يقال: امْرَأَةٌ حِرْمِيَّةٌ وحُرْمِيَّةٌ، وأصله من قولهم: «وحِرْمَةُ البَيْتِ وحُرْمَةُ البَيْتِ»[5]. فيكون منسوباً إلى الحِرْم بالكسر وهو مصدر، ووجهه أن يكون «حَرَمِيًّا» بالفتحتين، ولكنَّهُمْ أخرجوه عن أصله، ونسبوا إلى غَيْرِ لفظِهِ.

٩ - «قال الأَصْمَعِيُّ: الحُضِيُّ بضمِّ الحاءِ: الحجر الَّذي تَجِدُهُ بَحَضِيض الجَبَلِ، وهو منسوب كالسُّهْلِيِّ والدُّهْرِيِّ، وأنشد لِحُمَيْدٍ الأرقطِ يَصِفُ فرساً:

وَأَباً يَدُقُّ الحَجَر الحُضِّيّا»[7]

---

(١) اللسان (ربع).

(٢) ديوان الأدب: ١ / ٢٠٢.

(٣) انظر الكتاب: ٢ / ٦٩، وشرح المفصل: ٦ / ١٢.

(٤، ٥) اللسان (حرم). وحرْمه في اللسان بالضمّ فيهما، والأظهر ما ضَبَطْتُهُ.

(٦) ديوان الأدب: ١ / ٢٠٢. (٧) الصحاح (حضض).

وهذه نِسْبَةٌ خرجَتْ عَنْ وَجْهِهَا، إِذْ حَقُّهَا أن تنسب إلى اللَّفْظِ، ولكنها نسبت إلى لفظٍ آخَرَ فأخرج الكلمة عن أَصْلِها إلى أصلٍ آخَرَ. والقِياسُ «حَضِيضِيٌّ».

١٠ـ وسُمِعَ عَنِ العَرَبِ قَوْلُهُمْ «الصُّفْرِيَّةُ» لِطَائِفَةٍ من الخوارجِ الحَرُورِيَّةِ، واختلفوا إِلامَ نُسِبُوا؟ فقالَ قَوْمٌ: إِنَّهُمْ سُمُّوا بذلك لِصُفْرَةِ ألوانهم، وهذا لا شذوذ فيه إذْ أَنَّهم نسبوا إلى «الصُّفْرَةِ». وقال قوم: إنَّهم نسبوا إلى عبدالله بن الصَّفَّارِ فعلى هذا القَوْلِ يكون من النَّسب النَّادِرِ، وقال قومٌ: إِنَّهُمْ صِنْفٌ مِن الخَوَارِجِ نسبوا إلى رئيسهم زِيادِ بنِ الأَصْفَرِ، وهَـٰذِهِ النِّسْبَةُ ـ أيضاً شاذَّةٌ، وزعم قَوْمٌ أَنَّ الَّذي انتسبوا إليه هو عبدالله بن الصَّفَّارِ، وأَنَّهُمُ الصِّفْرِيَّةُ بكسرِ الصَّادِ، وقالَ الأَصْمَعِيُّ: الصَّـوَابُ الصِّفْـرِيَّةُ بالكَسْرِ[1]، قال: وخاصم رجلٌ صاحبه في السجن، فقال له: أنت والله صِفْرٌ من الدين، فَسُمُّوا الصِّفْرية، فهم المَهَالِبَةُ نسبوا إلى أبي صُفْرَةَ، وهو أبو المُهَلَّبِ، وأبو صفرة كُنْيَتُه»[2]. فالذين نسبوهم إلى صفرة ألوانهم أَوْ إلى أبي المُهَلَّب «أبي صُفْرَةَ» نسبوا على القياس والوجهِ المطَّرِدِ، والَّذِينَ نسبوا إلى الصَّفَّارِ، أو الأَصْفَرِ أخرجوا الكلمة عن أصلها ولم ينسبوا إلى اللفظ، بل نسبوا إلى لفظ آخر، وأَمَّا الَّذِينَ كسروا الصَّادَ ونَسَبُوهُمْ إلى الصِّفْرِ فَهُمْ على وَجْهٍ وقِياسٍ. وقياس النسب إلى الصَّفَّار: صَفَّارِيّ، وإلى أَصْفَرَ «أَصْفَرِيٌّ».

١١ـ وقالت العربُ: إِبِلٌ طِلاحِيَّةٌ وطُلاحِيَّة[3] بكسر الطَّاءِ وضَمِّهَا يعنون الإبلَ الَّتي ترعى الطَّلْحَ، ووجه الشُّذوذِ فِيهِ بِنَاؤُهُ على «فُعال»، لأَنَّهُ بناء المبالغة في النَّسب، وفيه خروجٌ عن الأصل، حيث نسب إلى لفظ وعنى النسبة إلى لفظ آخر، وَسوَّغَهُ ما قُصِدَ من زيادةٍ في المعنى وهو المبالغة.

وأما المكسورُ الطَّاءِ فهو نسبة إلى الجَمْعِ، والقياس النَّسَبُ إلى المُفْرَدِ، والقِياسُ في هذا كُلِّهِ مكسور الطاء ومضمومها لو لم نُرِدِ المبالغة أَنْ نَنْسُبَ إلى المفرد أَوْ

(١) انظر اللسان (صفر).

(٢) اللسان (صفر). وانظر التكملة والذّيل والصلة (صفر) والقاموس (صفر).

(٣) اللسان (طلح) والقاموس (طلح) والكتاب : ٢ / ٦٩ ، وشرح الشافية : ٢ / ٨٣ .

ما يَأْخُذُ حُكْمَهُ فنقول: طَلْحيّ، نسبة إلى طَلْحَةَ أَوْ طلح.

١٢- قالَ الأَزْهَرِيُّ: رجلٌ نَبَاطِيٌّ منسوب إلى «النَّبَطِ»[1] وكان الوجه أَنْ يَقالَ «نَبَطِيٌّ» كما هُوَ المسموعِ أيضاً عن العرب، ولكنَّ العرب نسبت فأخرجت الكَلِمةَ عن أصلها، فقالَتْ: نَبَاطِيّ ونُبَاطِيّ، ويمكن أن يقال فيهما: إنّ الألف إشباع للفتحة، ويكون المفتوح شذَّ بزيادة حرف، والمضموم شَذَّ بتغييرِ الحركة مع زيادةِ حَرْفٍ.

١٣- ونَحتَتِ العربُ من الأسماءِ المركَّبة تركيبَ مزج أو تركيب إضافة، ثُمّ نسبت إليها، ومعلوم أنّ بعض العلماء كابن فارسٍ يرى أَنَّ الأَشْيَاءَ الزَّائِدَةَ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ أَكْثَرُهَا مَنْحُوتٌ، مثل قَوْلِ العَرَبِ للرَّجُلِ الشَّدِيدِ ضِبَطْرٌ من ضبط وضبر، وفي قولهم صَهْصَلِق إِنَّهُ مِنْ صَهَلَ وصَلَق، وفي الصِّلْدِم إِنَّهُ مِنَ «الصَّلْدِ» و «الصَّدْم»[2].

فكأَنَّهُ عَدَّ الأصولَ الرباعِيَّةَ والخماسِيَّةَ مَنْحُوتَةً، وما من شكٍّ أَنَّ أصولَ الكلام في العربيَّةِ ثلاثِيَّةٌ ورُبَاعِيَّةٌ وخُمَاسِيَّةٌ، وعلى هذا يكون المَنْحُوتُ أَصْلاً جديداً غَيْرَ المُركَّب، وقد نسبت العرب بعد النحت إلى أسماءٍ معدودةٍ فقالوا في النسب إلى حضرموت: حَضْرَمِيّ بَنَوْا مِنْهُ على فَعْلَل وهو مركَّبٌ تركيبَ مَزْجٍ، ثم نسبوا إليه.

وقالوا في النسب إلى «تَيْمِ اللاَّتِ، وعَبْدِ الدَّار، وامْرِىءَ القَيْسِ مِنْ كِنْدَةَ وعَبْدِالقَيْس، وعَبْدِ شَمْس»: تَيْمَلِيّ، وَعَبْدَرِيّ، ومَرْقَسِيّ، وعَبْقَسِيّ، وَعَبْشَمِيّ «بَنَوْا على «فَعْلَل» مِنْ جُزْأي الإِضَافَةِ، ثُمَّ نسبوا إليه، وللعَرَب «في النسبة إلى كُلِّ اسمٍ مضافٍ ثلاثةُ مذاهِبَ: إن شئْتَ نسبت إلى الأَوَّلِ منهما كقولك: عَبْدِيّ إذا نسبت إلى «عَبْدِ القَيْس». قال الشَّاعر:

وهُمْ صَلبُوا العَبْدِيَّ في جذْع نَخْلة ... فلاَ عَطستْ شَيْبَانُ إلاّ بأَجْدَعَا

(١) اللسان (طلح).

(٢) المزهر: ١ / ٤٨٢.

وإنْ شِئْتَ نَسبْتَ إلىَ الثَّـاني إذَا خِفْتَ اللَّبْسَ، فَقُلْتَ: شَمْسِيٌّ، كَمَا قُلْتَ مُطَّلِبيٌّ إِذَا نَسَبْتَ إلى عَبْدِالْمُطَّلِب.

وَإنْ شئت أخذت من الأول حرفين، ومن الثّاني حرفين، فرددت الاسم إلى الـرُّبـاعِيِّ، ثُمَّ نسبت إليه، فقلت: عَبْدَرِيّ إذا نسبت إلى عَبْدِالدَّار، وإلى عَبْدِ شَمْسٍ عَبْشَمِيٌّ، قال الشّاعر (عبديَغُوث بنُ وَقّاص الحَارثيّ):

وتَـضْـحَـكُ مِنِّي شَيْخَـةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأنْ لَمْ ترى قَبْـلِي أَسِـيراً يمانِـيا»[1]

«وقال ابن مالكٍ في التّسْهيل: «قَدْ يُبْنَى مِنْ جُزْأي المُركَّب فَعْلَل بفاءِ كُلٍّ منهما وَعَيْنِـه، فإن اعتلّت عينُ الثّـاني كَمُـلَ البِنَـاءُ بلامِه أَوْ بلاَم الأَوَّلِ ونسب إليه»[2]. «وقَـالَ أبـوحيّانَ في شَرْحِـه: وهذا الحكم لا يَطَّرِدُ، إنَّما يقال منه ما قالته العرب، والمَحْفُوظُ عَبْشَمِيٌّ في عَبْدِ شَمْسٍ، وعَبْدَرِيّ في عَبْدِالدَّارِ، ومَـرْقَسِي في امْرِئِ القَيْس، وعَبْقَسِيّ في عَبْدِالقَيْس، وتَيْمَلِيّ في تَيْمِ اللهِ. انتهى»[2]. فالنسب إلى مانُحِتَ من الجُـزْأَيْن غير قياسي، ويحفظ ولا يقاس عليه، والقياس في جميع ذلـك النَّسَبُ إلى الصَّدْر فيقال: عَبْدِيّ، وَمَرْئيّ، وَتَيْمِيّ، إلاّ إذا خِيفَ اللَّبْسُ فينسب إلى العَجُزِ نحو: شَمْسِيٌّ، ودَارِيٌّ وقَيْسِيٌّ[3].

١٤- ومن ذلـك قولهم في النسب إلى «عَضَـاهٍ»: «عِضَـاهِيّ»[4] فإنْ كانَ نسباً إلى عضَاهَةٍ فلا شذوذَ - أيضاً -، وإنْ كانَ إلى «عِضَاهٍ» جمع عِضَه أَوْ عِضَهَة ففيها شُذُوذٌ، إذ الوَاجِبُ أَنْ يُنْسَبَ إلى المفرد على حين نُسِبَ هُنَا إلى الجمع. وقياسه عِضَهِيٌّ أَوْ عَضَوِيٌّ كما سُمِعَ عَنْ العرب هذا[5].

ومثله قولهم في النّسب إلى «طَلْحَة» «طَلاَحِيّ»[6] نسب إلى الجَمْعِ، وهذا هُوَ وَجْهُ الشُّذُوذِ، والقياس النَّسَبُ إلى المُفْرَدِ، والقِياس «طَلْحِيّ».

(١) الصحاح (شمس) ٩٤٠-٩٤١.

(٢) التسهيل ٢٦٢، وانظر المزهر ١ / ١٨٥ وما تقدم ص .

(٣) انظر شرح الشافية: ٢ / ٧٦، والتصريح: ٢ / ٣٣٢، والصبان على الأشموني: ٤ / ١٩٢.

(٤) انظر سيبويه: ٢ / ٦٩، وشرح الشافية ٢ / ٨٣.

(٥) انظر القاموس (عضه).

(٦) انظر سيبويه: ٢ / ٦٩، وشرح الشافية: ٢ / ٨٣ وانظر ما تقدم ص ٣٧، ٣٨.

١٥- ومنه قولهم في النسب «كِلابي الخُلُق»[1] والقِياسُ: كَلْبيّ، ووجْهُ الشذوذِ هو النَّسبُ إلى الجَمْعِ الباقي علَى جَمْعِيَّتِهِ، وله واحِدٌ مُسْتَعْمَلٌ.
وَقَدْ أجاز قَومٌ النَّسب إلى الجَمْعِ علَى لفْظِهِ مُطْلقاً[2]، وخَطَّأَ الجَوْهَرِيُّ قِراءةَ بعضهم «وعباقري»[3]؛ لأن المنسوب لا يجمع على نِسْبَتِهِ[4]، وقال في مَوْضِعٍ آخَرَ: «يُقالُ في النسب إلى «مَشَارِفَ»، وهي قُرىً من أرض العرب تدنو من الرِّيفِ، يُقالُ: سَيْفٌ مَشْرَفِيّ، ولا يُقالُ: مَشَارِفِيّ، لأنّ الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوَزْنِ، لا يقال: مَهَالِبِيٌّ، ولا جَعَافِريّ، ولا عبَاقِرِيّ»[5]

١٦- ومن ذلــك قولهم في النسب إلَى «السَّكاسِك» أبي قَبيلَةٍ مِنَ اليَمَن، وهُـوَ «السَّكَاسِكُ» بنُ وَائِلة بْن حِمْيَرَبْن سَبَأ: سَكْسَكِيّ[6]. والقِياسُ يَقْتَضِي إبْقاءَهُ على ما هُوَ عَلَيْهِ، فينسبَ إلى لَفْظِهِ؛ لأَنَّهُ جَمْعٌ مُسَمىً بِهِ.

١٧- ومنه قولهم في النسب إلى «الفراهيد» جمعاً مُسَمَّى به: فُرْهُودِيّ، والقِياسُ: «فَرَاهِيدِيّ» نسبوا إلى المُفْرَد، وحَقُّهُ النِّسْبَةُ إلى لَفْظِهِ.

ثامناً: ما شذَّ بمخالفةِ المَسْمِوعَ:

وقَـدْ عَدُّوا مِنْ هَـذَا النَّـوْعِ قولهم في النسب إلى «امْـرِىءِ القَيْسِ»: امْـرِئِيّ،

(٢،١) همع الهوامع: ٢ / ١٩٧.
(٣) الصحاح (عبقر).
(٤) الصحاح (شرف) ١٣٨٠.
(٥) الصحاح (سكسك) ١٥٩١.
(٦) عزاهـا ابنُ جِنّيّ إلى «عثمـان، ونصر بن علي، والجَحْدَرِيّ، وأبي الجَلْـدِ، ومالك بن دينار، وأبي طُعْمَـةَ، وابن مُحَيْصِـنٍ، وزُهَيْـرِ الفُرْقُبِـيّ». رواها ابن جنّيّ ممنوعةً من الصرْف «وعباقِرِيّ حِسَانٍ» عن قطرب، وأبي حاتم.
قـال أبـو حاتـم: «ويشبـه أن يكـون عَبَـاقِـر بكسر الـقـاف على مـا يتكـلّم بـه العَـرَبُ، قـال: ولـو قالـوا: عباقِـريٌّ، فكسـروا القـاف، وصرفـوا لكان أشبـهَ بكـلامِ العـرب، كالنّسـب إلى مدائـنَ مدائِنـيّ.
وترك صرف «عباقرى» شاذٌّ في القياس. ولا يُسْتَنْكَرُ شذوذُه في القياس مع استمراره في الاستعمال. كما جاء عن الجماعة: «استحوذ عليهم الشيطان. وهو شاذٌ في القياس مع استمراره في الاستعمال». انظر المحتسب ٢ / ٣٠٥-٣٠٦.

والقِيَاسُ المُطَّرِدُ عند سيبَويْهِ هُوَ مَرْئِيّ» كَما قَالَ ذُو الرُّمَّةِ يَهْجُوا امْرأَ القَيْس :

إِذَا المَـرْئِـيُّ شَبَّ له بَنَـاتٌ   عَقَـدْنَ بِرَأْسِـهِ إِبَـةً وعَـارا

وَوَجْهُ الشُّذوذِ في «امْرئِيّ» هو مخالفتُه لِلْمَسْمُوعِ عَنِ العَرَبِ كَثِيراً[1].

وفي اللسان «والنسبة إلى امْرِئٍ مَرَئِيّ بفتح الرّاءِ، ومِنْهُ المَرَئِيُّ الشَّاعِرُ، وكذلك النسبة إلى امْرِئِ القَيْسِ، وإنْ شِئْتَ امْرَئِيّ، وامرؤ القيس من أسمائِهم، وقد غلَبَ على القبيلة، والإضافة إليه امْرَئِيٌّ، وهو من القِسْمِ الذي وقعت فيه الإضافة إلى الأوّل دون الثاني، لِأنّ امْرَأً لم يُضَفْ إلى اسم علم في كلامهم إلاّ في قولهم: امرؤ القيس. وأمّا الَّذين قالوا: مَرَئِيّ، فكأَنَّهُمْ أضافوا إلى مَرْءٍ، فكان قياسه على ذلك مَرْئِيّ، ولكنه نادِرٌ معدول النسب. ثم ذكر بيت[2] ذِي الرُّمَّةِ.

تاسعاً: ما شذَّ من وجهين:

١ - سمع عن العرب قولهم في النسب إلى «أَيْدِيّ»: أيادِيّ[3]. ووَجْهُ الشُّذوذِ هو زيادة ألفٍ بَيْنَ الياءِ والدّالِ، وفتح الياء. والقياس أَنْ يُقَالَ: «الأَيْدِيّ» بحذف الياءِ المشدّدةِ، وزيادة ياء النَّسبِ المشدّدةِ في آخرِ الكلمةِ.

٢ - ومن ذلك قولهم في النسب إلى «الحِيرةِ»: بالكسر: بلد بجنب الكوفة ينزلها نصارى العِباد: حِيرِيٌّ وحَارِيّ. الأول على القياس، والثاني على غير قِياس، قالَ ابْنُ سيدَه: وهو من نَادر مَعْدول النَّسب، قُلبَتِ اليَاءُ فيه أَلِفاً، وهُوَ قَلْبٌ

---

(١) سيبويه ٢ / ٨٤ وشرح الشافية ٢ / ٦٧ . وامرؤ القيس هو ابن زيد مناة بن تميم . والذي في كتاب سيبويه : مَرْئِيّ ، وفي ديوانه ١٣٩١ المَرَئِيّ . وتكرّرَتْ بهذا الضَّبْطِ في الأبيات :

٤٩ - إذا المَـرَئـيُّ سِيـقَ ليـومِ فَـخْرٍ   أُهِيـنَ ومَـدَّ أنواعـاً قِـصـارا
٥٠ - إذَا مَـرَئِيَّـة وِلـدتِ غـلامـاً   فالأمُ مرضِعٍ نُشِـغَ المَحَـارا
٥٢ - إذا المَـرَئِيُّ شَـقَّ الغِـرْسُ عَنْـهُ   تَبَـوَّأَ مـن ديـارِ اللُّـؤْمِ دَارا
٥٣ - إِذَا مـا شِئْـتَ أنْ تـلقـى لَئِيمـا   فَأوْقِـدْ يَاتِـكَ المَـرَئِيُّ نَـارا

وهي من القصيدة نفسها ص ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٤.

(٢) مادة (قرأ).

(٣) المخصص: ١٣/ ٢٤٢.

شَاذٌّ غَيْرُ مَقِيسٍ عليهِ غيره وأَوْرَدَهُ الفارابي في باب «فَعَلِيّ» ولا شذوذ في القلب حينئذٍ[1]. وفي التهذيب: النسبة إليها حَارِيٌّ كما نسبوا إلى التَّمْر تَمْرِيّ، فأراد أَنْ يَقُولَ: حِيرِيّ، فسكن الياء فصارت ألفاً ساكنة»[2]. قال صاحب التصريح: «ثوبٌ حارِيٌّ نسبةً إلى الحِيرَةِ بالحاء المهملة، فأَمَّا الإِنْسَانُ فَحِيرِيّ»[3]. وأطلق صاحب القاموس ذلك، فلم يُقَيِّدْهُ بالثَّوْب ولا غيره، حيث قال: «والنسبة حِيرِيّ وحَارِيّ»[4]. ومن العجيب أن صاحب التصريح قال عِنْدَ قَوْلِ امْرِىءِ القَيْس:

فلمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا ... إلى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

لَمَّا دَخَلْنَا أَسْنَدْنَا ظُهُورَنَا إلى كُلِّ رجل[5] منسوب إلى الحِيرَةِ مُخَطَّطٍ فيهِ طَرَائِقُ»[6]. والمُرَادُ بالحَارِيِّ هنا السُّيُوفُ الحارِيَّةُ: المعمولَةُ بالحِيرَةِ، يَقُولُ: إِنَّهم احْتَبَوْا بالسُّيُوفِ[7]. ووجْهُ الشُّذُوذِ فيهَا أَنَّهُ قلبَ اليَاء أَلِفاً، وَفَتَحَ الحَاءَ، وقَدْ كَانَتْ مَكسورة قَبْلَ النسْبَةِ، والقَيَاسُ فِيهَا «حِيرِيٌّ»، كَمَا سُمِعَ عَنِ العَرَبِ - أَيْضاً.

٣ - وسُمِعَ عَنِ العَرَبِ قَوْلُهُمْ في النَّسبِ إلى «الشَّأم، واليَمَنِ، وتِهَامَةَ»: شَآمٍ، وَيَمَانٍ، وتَهَامٍ.

---

(١) ديوان الأدب ٣ / ٣٤٢.

(٢) ٥ / ٢٣٣، وانظر اللسان (حير).

(٣) انظر التصريح: ٢ / ٣٣٧، والقاموس (حير).

(٤) القاموس: (حير).

(٥) كذا في الأصل، والأظهر أنّه تصحيف، إذ الجيمُ مصحَّفة عن حاء « رحل »، ومنه: الرحال الحاريات. قال الشَّمَّاخُ:

يَسْري إذا نَامَ بَنُو السَّرِيَّاتِ ... ينام بين شُعَبِ الحَارِيَّاتِ

والحارِيُّ: أنماطُ نُطُوع تُعْمَلُ بالحيرة، تُزَيَّن بها الرِّحَالُ، أَنْشَدَ يَعْقُوبُ:

عَقْماً ورَقْماً وحَارِيًّا تُضَاعِفُهُ ... على قَلائِصَ أمثالِ المَجَانِيعِ

اللسان: (حير).

(٦) التصريح، باب الإضافة: ٢/ ٢٣.

(٧) اللسان (حير).

فَأَمَّا شَآمٍ وَيمانٍ فَوَجْهُ شُذُوذِهِمَا هُوَ حَذْفُ إِحْدَى يَاءِي النَّسَب، وَتَعْوِيضُ الأَلِفِ مِنْهَا، والقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: «شَأْمِيّ وَيَمَنِيّ» بِدُونِ أَلِفٍ مَعَ تَشْدِيدِ اليَاءِ. هَـٰذَا والأَلِفُ واليَاءُ لا يَجْتَمِعَانِ إِلَّا شُذُوذاً فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ؛ لأَنَّهُ لا يُجْمَعُ بَيْنَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ.

«والشَّأْمُ مُذَكَّرٌ، وَقَدْ جَاءَ الشَّآمُ لُغَةً فِي الشَّأْمِ. والنَّسَبُ إِلَيْهَا: شَامِيٌّ وشَآمٍ على فَعَالٍ، ولا تَقُلْ: شَأْمٍ. وماجاءَ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ فَمَحْمُولٌ على أَنَّهُ اقْتَصَرَ مِنَ النِّسْبَةِ على ذِكْرِ البَلَدِ. قَالَ ابْنُ بَرِّيّ: شاهِدُ شَآمٍ في النِّسْبَةِ قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَيْسَرَةَ:

فهـاتـيكَ النُّجُـومُ، وَهُنَّ خُرْسٌ ... يَنُـحْـنَ عَلَى مُعَـاوِيَةَ الـشَّـآمِ

وامْرَأَةٌ شَآمِيَّةٌ وشَآمِيَةٌ مخفَّفة الياء»[1] وعلى هذا يجوز لنا في النسب إلى الشَّام ثلاث صِيَغٍ[2]:

شَآمِيّ شاذٌ لأَنَّهُ جَمَعَ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ.

والشَآمي بياءٍ مخفَّفةٍ شاذ لما سبق ذكره.

والشَّامِيّ قياس.

وشامِيّ بتسهيل الهَمْزَةِ قِيَاسِيّ.

وفي اللسان: «قولهم: رَجُلٌ يَمانٍ منسوبٌ إلى اليمن، كانَ في الأَصْلِ يَمَنِيّ، فَزَادُوا أَلِفاً وحَذَفُوا يَاءَ النِّسْبَةِ... قالَ الأَزْهَرِيُّ: وَهَـٰذَا قَوْلُ الخَلِيلِ وسِيبَوَيْهِ. قَالَ الجَوْهَرِيُّ: اليَمَنُ بِلادٌ لِلْعَرَب، والنِّسْبَةُ إليها يَمَنِيٌّ ويمانٍ مُخَفَّفَة، والأَلِفُ عوضٌ مِنْ يَاءِ النَّسب فلا يَجْتَمِعَانِ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: وبعضهم يقول: يمانِيّ بالتشديد، قال أُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ:

يَمانِيًّا يَظَلُّ يَشُدُّ كِيراً ... وَيَنْفُخُ دَائِماً لَهَبَ الشُّوَاظِ

وقال آخر:

وَيَهْمَاءَ يَسْتَافُ الدَّلِيلُ تُرَابَهَا ... ولَيْسَ بها إلَّا اليَمانِيُّ مُحْلِفُ

(١) اللسان (شأم).

(٢) إذا عددنا تسهيل الهمزة صورة مستقلة فهي أربع صور وإذا عددناها فرعاً لما قبلها ـ وهو الأوجه في نظري ـ فهي ثلاث لأن التسهيل ليس راجعاً للنسب.

وَقَوْمٌ يمانيةٌ ويمانُونَ، مثل ثمانية وثمانون، وامْرَأةٌ يمانيَةٌ أيْضاً»[1].

وَفيه أيْضاً «وَاليَمَنُ: ماكانَ عَنْ يَمِينِ القبلةِ من بلاد الغَوْر، النسب إليها يَمَنِيٌّ ويمانٍ على نادرِ النَّسَبِ، وألفه عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ، ولا تَدُلّ على ما تَدُلُّ عَلَيْهِ الياءُ، إذْ لَيْسَ حكم العَقِيبِ أَنْ يَدُلَّ على ما يَدُلُّ عَلَيْهِ عَقِيبُهُ دَائِباً، فَإنْ سَمَّيْتَ رَجُلاً بِيَمَنٍ ثُمَّ أَضَفْتَ إليه فعلى القياس، وكذلك جميع هذا الضرب، وقد خَصُّوا باليمن موضعاً، وغَلَّبُوه عليه، وعلى هذا ذَهَبَ اليَمَنَ، وإنَّما يجوز على اعتقادِ العُمُوم، ونَظِيرُهُ الشَّأْمُ، ويَدُلُّ عَلَى أنَّ اليَمَنَ جِنْسِيٌّ غَيْرُ عَلَمِيٌّ أنَّهُمْ قالُوا فيه: اليَمَن والمَيْمَنَة»[2].

وأمَّا تِهَامَةُ فالنَّسَبْ إليها «تِهَامِيٌّ وتَهَامٍ على غَيْرِ قِياس، كَأَنَّهُمْ بَنَوُا الاسْمَ عَلَى تَهْمِيٍّ أَوْ تَهَمِيٍّ، ثُمَّ عَوَّضُوا الألفَ قبل الطرف من إحْدَى اليَاءَيْن اللاَّحِقَتَيْنِ بَعْـدَهَا، قالَ ابْنُ جِنِّي: وَهَـذَا يَدُلُّك عَلَى أنَّ الشَّيْئَيْنِ إذَا اكْتَنَفَا الشَّيْءَ مِنْ ناحِيَتِه تَقَارَبَتْ حالاهُما وحَالاهُ بهما، . . . وقالَ ابنُ سِيدَه: فَإن قُلْتَ: فَإنَّ في تِهَامَةَ أَلِفًا فَلِمَ ذَهبْتَ في تَهَامٍ إلَى أنَّ الألفَ عوضٌ مِنْ إحْدَىٰ يَاءَي الإضافَة؟ قِيلَ: قالَ الخليلُ في هذا: إنَّهُمْ كَأَنَّهُمْ نسبوا إلى فَعْل أَوْ فَعَل، فَكَأَنَّهُمْ فَكُّوا صِيغَة تِهامَةَ، فأصاروها إلى تَهْمٍ أَوْ تَهَمٍ، ثُمَّ أَضَافوا إلَيْهِ فقالوا: تَهامٍ، وإنَّما مَثَّل الخَلِيلُ بَيْنَ فَعْلٍ وفَعَلٍ، ولم يَقْطَعْ بأحدِهما، لأنَّهُ قَدْ جَاءَ هذا العملُ في هذين جميعاً، وهما الشَّامُ واليَمَنُ. قالَ ابْنُ جني: وهذا التَّرْخِيمُ الّذي أشرف عليه الخليلُ ظَنًّا قَدْ جَاءَ بِهِ السَّماعُ نَصًّا، أنشد أَحْمَدُ بْنُ يَحْيى:

أَرَّقَـني الـلَّيْلَةَ لَيْلٌ بالـتَّـهَـمْ يَالَـكَ برقـاً، مَنْ يَشِمْـهُ لا يَنَمْ

قال: فانْظُرْ إلَىٰ قُوَّة تَصَوُّرِ الخليلِ إلى أَنْ هَجَمَ به الظَّنُّ على اليقين، ومَنْ كسر التَّاءَ قال: تِهامِيّ. هذا قَوْلُ سيبويه. وقال الجوهريُّ: «النِّسْبَةُ إلى تِهامَةَ تِهَامِي وتَهَامٍ إذا فتحْتَ التَّاءَ لم تُشدِّدْ كما قالوا: يَمانٍ وشآمٍ، إلاّ أنَّ الألِفَ في تَهامٍ

(١) اللســان (يمـن). وقـول الأزهـري في التهذيب ١٥ / ٥٢٨ وقـول الجوهـري في الصحـاح (يمـن).

(٢) اللسـان (يمن).

مِنْ لفظها، والألِفُ في يَمانٍ وشَآمٍ عوضٌ مِنْ ياءَي النِّسْبَةِ قالَ ابْنُ أَحْمَرَ:

وكُنَّـا وهُمْ كَابْنَيْ سُبَـاتٍ تَفَـرَّقَـا ... سوىً، ثُمَّ كانـا مُنْجـداً وتَهَـامِيَا

وأَلْـقَـى الـتَّهـامِي مِنْهُـمَا بلَطَاتـه ... وَأَحْـلَطَ هذا: لا أَريمُ مكـانِـيَا

قالَ ابْنُ بَرِّيّ: قول الجوهريِّ إلاّ أَنَّ الأَلِفَ في تَهامٍ مِنْ لَفْظِهَا لَيْسَ بصَحيحٍ، بَلِ الأَلِفُ غَيْرُ الَّتي في تِهامَةَ بدَليلِ انْفِتَاحِ التَّاءِ في تهامٍ. وذَهَبَ ابْنُ بَرِّيّ إِلَى أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إلى تَهْمٍ أَوْ تَهَمٍ، يريد بذلك أَنَّ الأَلِفَ عَوضٌ مِنْ إِحْدَى ياءَي النَّسَبِ، وحكى ابْنُ قُتَيْبَةَ: أَنَّ التَّهَمَةَ الأَرْضُ المُتَصَوِّبَةُ إلى البَحْرِ. قالَ: وكَأَنَّهَا مصدر من تهامَةَ. قالَ ابْنُ بَرِّيّ: وهَـٰذا يُقَوِّي قَوْلَ الخَليلِ في تهامٍ كَأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إلى تَهَمَةٍ أَوْ تَهْمَةٍ. قالَ: وشاهد تَهَامٍ قَوْلُ أَبي بَكْرِ بْنِ الأَسْوَدِ المَعْرُوفِ بابْنِ شَعُوبَ اللَّيْثِيِّ، ـ وشَعُوبُ: أُمُّهُ ـ:

ذَرِيني أَصْـطَبِـحْ يابَـكْـرُ إِنِّي ... رَأَيْتُ المَـوْتَ نَقَّـبَ عَنْ هِشـامِ

تَخَيَّرَهُ ولَمْ يَعْـدِلْ سِوَاهُ ... فَنِـعْمَ المَـرْءُ مِنْ رَجُـلٍ تَهَامِ!»[1]

٤ ـ وسُمِعَ عَنِ العَرَبِ قَوْلُهُمْ في النَّسبِ إلى خُرَاسَانَ»: خُرْسِيّ وخُرَاسِيّ وَتَقَدَّمَ الحَديثُ عَنْ خُرَاسِيّ[2]. وأَمَّا خُرْسِيٌّ فَأَنَّها شَذَّتْ لحَذْفِ الأَلِفِ والنُّونِ وهِيَ لَيْسَتْ لِلتَّثْنِيَةِ، فحذفهما تشبيهاً ـ لهما بزِيَادَةِ التَّثْنِيَةِ أَوْ بتَاءِ التَّأْنيثِ ـ وهَـٰذا تَتَّفقُ فيهِ مَعَ خُرَاسِيّ وتَزيدُ خُرْسِيٌّ «إسكانَ الرَّاءِ الَّتي كانت مفتوحةً، وحَذْفَ الأَلِفِ الَّتي بين الرَّاءِ والسِّين. والقياس أَنْ يُقَالَ «خُرَاسَانِيّ»[3]، فالوَجْهَانِ اللَّذانِ هُمَا سَبَبُ الشُّذوذِ: الحَذْفُ، والإِسْكَانُ.

٥ ـ ومن ذلك ما ورد في كتاب سيبويه[4] من قولهم في «القفا»: قَفِيّ، ووَجْهُ الشُّذُوذِ على هذا هُوَ حَذْفُ الأَلِفِ وكسر ما قَبل ياءِ النَّسَبِ، والقِيَاسُ قَلْبُهَا واواً وَفَتْحُ

(١) اللســان: (تهم). وقـول سيبويـه في كتابـه ٣ / ٣٣٧ ط عبد الســلام. وقول الجوهري في الصحاح (تهـم).

(٢) ص ، من هذا البحث.

(٣) انظر الكتاب: ٢ / ٦٩، وشرح الشافية: ٢ / ٨٣، وشرح المفصل: ٦ / ١١.

(٤) سيبويـه: ٢ / ٧٠ وهـامش هذه الصفحـةِ والمخـصص ١٣ / ٢٣٧ ـ ٢٣٨. وانظـر اللســان (قـفف).

ما قَبْلَهَا، فَيُقَالُ: «قَفَويّ»، هذا هُوَ الوَارِدُ في بعضَ نُسَخ الكتاب. الخطِّيَّة. وفي بَعْضِهَا الآخر أَنَّهُمْ قَالُوا: في القِفَاف: «قُفِّيّ» فإِنْ كَانَ عُنِيَ به جَمْعُ قُفٍّ فلا شُذُوذَ، وإِنْ كَانَ عُنِيَ بِهِ اسْمُ مَوْضِع أَوْ رَجُل فإِنَّكَ تَقُولُ: «قِفَافِيّ»؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بجمع فَيُرَدَّ إلى وَاحِدِهِ للنَّسَب، ووَجْهُ الشُّذُوذِ - حِينَئِذٍ - هُوَ نِسْبَتُهُمْ إلى المُفْرَدِ فِيمَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الجَمْعِ. والقِيَاسُ أَنْ يَقُولُوا، «قِفَافِيّ» على لَفْظِهِ الجَمْعِيِّ دُونَ رَدٍّ لُمفْرَدِه.

٦ - ومِنْ ذَلِك ماذهب إليه بَعْضُ النُّحاةِ مِنْ أَنَّ «بَـدَوِيًّا»[١] منسوب إلى البادِيةِ حُذِفَتْ أَلِفُهُ، وَحُرِّكَتْ دَالُهُ بالفَتْحِ. والقِيَاس: بادِيٌّ، وبَادَوِيٌّ عَلَى رَأْيٍ.

٧ - ومِنْ ذَلِك قولهم في النَّسَبِ إلى «الرَّيِّ»: رَازِيّ. ووَجْهُ الشُّذُوذِ هُوَ زِيَادَةُ الأَلِفِ وحَرْفِ الزَّاي، وحذف اليَاءِ المُشَدَّدةِ كلها وهِيَ بَعْدَ حَرْفٍ وَاحِدٍ، والقِيَاسُ أَنْ تُحَرَّكَ الياءُ الأولى بالفَتْحِ. وترد إلى أصلها، والثَّانية تُقْلَبُ واواً، فيقال في «الرَّيِّ»: رَوَوِيّ.

٨ - ومن ذلك قَوْلُهُمْ في النَّسب إلى «حُزْوَى: اسم عُجْمَةٍ مِنْ عُجَم الدَّهْنَاء، وهِيَ رَمْلَةٌ لَهَا جُمْهُورٌ عَظِيمٌ تَعْلُو تِلْكَ الجَمَاهِيرَ، والنِّسْبَةُ إليها حُزَاوِيٌّ، قالَ ذُو الرُّمَّةِ:

حُزَاوِيَّةٍ، أَوْ عَوْهَـجٌ مَعْـقِـلِيَّةٌ تَرُود بِأَعْـطَافِ الـرِّمـالِ الحَـرائِرِ[٢]

وَوَجْهُ الشُّذوذِ فَتْحُ الزَّاي وَهِي ساكِنَةٌ وزيادةُ الأَلِفِ، والقِياسُ «حُزْوِيّ»، أَوْ حُزْوَوِيّ، أَوْ حُزْوَاوِيّ»، كَمَا هُوَ مَعْلومٌ في هذا البابِ ونحوِه.

٩ - ومن ذلـك قولهم في النَّسَبِ إلى «فُومٍ» فَامِيٌّ لبائعِهِ مُغَيَّرٌ عَنْ فُومِيٍّ؛ لأَنَّهُمْ يُغَيِّرُونَ في النَّسَب كَمَا قَالُوا: سُهْلِيّ ودُهْرِيّ»[٣]. وَوَجْهُ الشُّذُوذِ هُوَ إِبْدَالُ الضَّمَّةِ بالفَتْحَـةِ، والـواوِ بالأَلِفِ، وهِيَ لا تستحق القَلْبَ لِسُكُـونِهَا، وإِنِ انْفَتَـحَ ما قبلها، والقِياسُ «فُومِيٌّ».

(١) انظر: ص من هذا البحث.

(٢) الأشموني: ٢ / ٢٠٢، والصحاح (حزا) ١٣١٢.

(٣) الصحاح (فوم) ٢٠٠٥ وانظر ماتقدم من هذا البحث ص:

١٠ ـ ومن ذلك قولُهُمْ في النَّسب إلى «ذي يَزَن» : السُّيُوفُ الأَزَانيَّةُ بِقَلْبِ الياءِ هَمْزَةٍ، وزيادةِ أَلِفٍ بَيْنَ الزَّاي والنُّونِ. والقِياسُ «يَزَنِيّ»[1].

١١ـ وقولهم في النسب إلى «يَثْرِبَ» : أَثْرَبِيّ، بقلب الياءِ همزة، وبإبدال الفتحة كسرة، والقياس «يَثْرِبِيّ»[2].

١٢ـ وشَذَّ قولهم في النَّسَب إلى «ذِرْوَةٍ» : «ذَرَوِيّ»[3] لِتَغْيِيرِ السُّكُونِ إلى حَرَكَةٍ والكَسْرَةِ إلى فَتْحَةٍ، والقِياسُ أَنْ يُقَالَ : «ذِرْوِيّ».

١٣ـ وشَذَّ قولهم في النَّسب إلى «الحي» : لَحَوِيّ[4]، ووجه الشذوذ هو تغيير السكون إلى الحركةِ، مع قَلْبِ الياءِ واواً وهِيَ لَيْسَتْ ثَالِثَةً مُشَدَّدَةً، ولَيْسَ مكسوراً ماقبلها وهِيَ ثَالِثَةٌ، والقِياس أَنْ يُقَالَ : «الحَيِيُّ».

١٤ـ ومِنْ ذَلِكَ قولهم في النَّسَب إلى «مَرْمِيّ» : مَرْمَوِيّ[5]. بإبقاءِ الياءِ وَقَلْبِهَا واواً بَعْدَ فَتْحِ ما قَبْلَهَا. فَمَذْهَبُ بَعْضِ النُّحاة أَنَّهُ شاذٌّ، وقالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ جائِزٌ بقلَّةٍ ويَرَى بَعْضٌ آخرُ أَنَّهُ مُطردٌ، واستعمالُهُمْ مَرْمِيّ بحَذْفِ اليَاءِ هُوَ المُخْتَارُ، ومَرْمَوِيّ مَرْجُوحٌ (وهَـذَا في كُلِّ ماكانَ آخِرُهُ ياءً مشدَّدَةً مسبوقةً بثلاثَةِ أَحْرُفٍ، أَوْ أَكْثَر بشَرْطِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَىٰ اليَاءَيْنِ زَائِدَةً، وَالأُخْرَىٰ أَصْلِيَّةً

١٥ـ ومِنَ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ في النَّسب إلى «حَانَة» حَانَوِيّ[6]. ومِنْهُ :

فكيف لَنَا بالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ ولا نَقْدُ

---

(١) انظر ص من هذا البحث.

(٢) انظر ما تقدم من هذا البحث.

(٣) المخصص : ١٣ / ٢٤٢.

(٤) المخصص : ١٣ / ٢٤٢.

(٥) انظر حاشية الخضري : ٢ / ١٧١، والأشموني والصَّبَّان : ٤ / ١٨٢، وشرح المفصل : ٥ / ١٥٥، والنحو الوافي : ٥ / ٦٦٠.

(٦) انظر سيبويه وشرح شواهده : ٢ / ٧١ ـ ٧٢، والأشموني والصبان : ٤ / ١٨٠ ـ ١٨١، وحاشية الخضري : ٢ / ١٧٠.

جعل اسم مكان الخمر حانِيَةً، ونسب إليه بقلب الياء واواً من قَوْلِهِمْ: حَنَوْتُ عليه أيْ: عَطَفْتُ، فَكَأَنَّهَا تَحْنُو عَلَى ذَوِيهَا، ووَجْهُ الشُّذُوذِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ هُوَ قَلْبُ الياءِ المُقَدَّرَةِ واواً وَفَتْحُ مَا قَبْلَهَا، والقِيَاسُ أَنْ تُحْذَفَ لَوْ وُجِدَتْ - فيقال: حاني كما قال عَلْقَمَةُ بْنُ عبدةَ:

كَأْسٌ عَزِيزٌ مِنَ الأَعْنَابِ عَتَّقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَّةٌ حُومُ

وبعض العلماء يرى أن القلب في هذا ونحوه قياسٌ مُطَّردٌ.

١٦- وشَذَّ قوْلُهُمْ في النَّسَب إلى «قَرْيَةٍ» و«بَنِي زنية»[١] و«بَني البَطْيَةِ»[٢]: قَرَوِيّ، وزنَوِيٌّ، ووَجْهُ الشُّذوذِ هو تَغْييرُ الاسْمِ الَّذِي في آخرِهِ ياءٌ. وهُوَ ساكِنُ العَيْنِ، مختومٌ بتَاءٍ، حَيْثُ حَرَّكَ العَيْنَ السَّاكِنَةَ بالفَتْحِ حَمْلا للاسْمِ المختومِ بالياء قبلها ساكن - وهو يَأْخُذُ حكمَ الصَّحيحِ - على الاسمِ المَنْقُوصِ (المختوم بياءٍ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ) مثل العَمِي. وحيث قلب الياءَ واواً، وحَقُّهَا أَنْ تَبْقَى فيقال: قَرْيِيٌّ، وزنْيِيٌّ، وبطْيِيٌّ.

هَـٰذَا هُوَ مَذْهَبُ الخَليلِ وسِيبويْهِ، ومذهب يُونُسَ كما حكاه عن أبي عمروٍ أنَّهُ يُغَيِّرُ ما فيه تاءُ التَّأْنِيثِ، فيفتح الحرف السَّاكن وهو الثَّاني. سواء كان آخره معتلًّا بالياءِ أو الواو.

وحُكِيَ مَذْهَبٌ ثالثٌ، وهُوَ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ ذَوَاتِ الواوِ والياءِ فتفتح ما قَبْلَ الياءِ وتقلبها واواً، وتبقِي الواوَ ساكِناً ما قبلها.

وعلى هذا فلا شذوذ في قَرَوِيّ، وزنَوِيّ، وبطَوِيّ[٣].

١٧- وشذ «جُوَّانِيَّة» بضم الجيم في النسبة إلى «جوٌّ أو جَوَّة» بتغيير الفتحة إلى ضمة، وزيادة الألف، والنون[٤].

---

(١) بنو زنية: حي من أحياء العرب.

(٢) البطية ذكر صاحب شرح الشافية أنها قبيلة، وابن سيدة ذكر أنه لا يدري موضوعها. وخرجها على أن تكون من أبطيت بالياء لغة في أبطأت.

(٣) انظر شرح الشافيه ٢ / ٤٨ وشرح المفصل ٥ / ١٥٣ - ١٥٤، وهمع الهوامع ٢ / ١٩٧.

(٤) انظر ما تقدم ص

١٨- وشذ قولهم في النسب إلى «مَنْبج بلد: مَنْبَجَانِيّ بفتح الباء وزيادة الألف والنـون، فقـالـوا كسـاءٌ مَنْبَجَـانِيّ أخـرجـوه مُخْرَجَ ومنظَرَانِيّ. إلّا أَنَّ مَخْبَرَانِيّ ومَنْظَرَانِيّ[1] شذّا بالزيادة وحدها. وقال ابن دريد: «مَنْبِج: موضع أعجمي، تكلّمتَ به العرب، ونسبوا إليه الثياب المَنْبَجَانِيّة، وقال أبو حاتم السجستاني: لا يقال كساء أنجباني، وإنما يقال منبجاني، قال: وهذا مما يخطىء فيه العامّة. وتعقبـه أبـو موسى فقال: إنَّ الصواب أنّ هذه النسبة إلى موضع يقال له: أنبجان، والله أعلم[2].

عاشراً: ماشذَّ من ثلاثةِ أوجهٍ فأكثر:

١ - من ذلـك قولهم في النسب إلى «دَرا بْجِرْد»: دَرَاوَرْدِيّ[3]، ووجْهُ الشُّذوذِ هو حَذْفُ الباءِ، ثُمّ حذف الجيمِ، وتعويض الواوِ، ثم تغيير الحركة... والقياس أن يُقَالَ: «دَرَوِيّ».

٢ - ومِمَّا عَدُّوه مِنَ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ في النَّسَبِ[4] إلَى «أَنْفٍ»، وَرَأْسٍ، وعَضُدٍ، وفَخِذٍ، واسْتٍ، وأُذُنٍ»: أُنَافِيّ، ورُؤَاسِيّ، وعُضَادِيّ، وفُخَاذِيّ، وسُتَاهِيّ، وأُذَانِيّ، حَيْثُ زِيدَتِ الألِفُ وضُمَّتْ فَاءُ الكَلِمَـةِ، وفُتِحَتْ عَيْنُهَا، ثُمَّ نُسِبَ إِلَيْهَا، وقياس النسب إليه أَنْ نَنْسُبَ إلى لفـظها لو لم نُرِد المُبَالَغَةَ، فنقول: أَنْفِيّ، ورأْسِيّ، وعَضُدِيّ، وفَخذِيّ، وَاسْتِيّ أَوْ سَتَهِيّ، وَأُذُنِيّ.

ويحسن بنَا أَنْ نَعْرِضَ شَيْئاً مِمّا قالَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ لِنَسْتَأْنِسَ بِهِ. في اللسان «رَجُلٌ أُنَافِيّ: عَظِيمُ الأَنْفِ، وعُضَادِيّ: عَظِيمُ العَضُدِ، وأُذَانِيّ: عَظِيمُ الأُذُنِ»[5]، «ورَجُلٌ أُذَانِيٌّ وآذَنُ: عَظِيمُ الأُذُنَيْنِ، طَوِيلُهُمَا، وكذلِكَ هُوَ مِنَ الإِبلِ والغَنَمِ،

(١) الصحاح (نبج). وفتح الباري ١ / ٤٨٣.

(٢) فتح الباري ١ / ٤٨٣ وانظر الجمهرة ١ / ٢١٥.

(٣) المخصص: ١٣ / ٢٤١، وهي كورة بفارس، معربة. انظر معجم البلدان: ٣ / ٤٤٦.

(٤) انظر التصريح: ٢ / ٣٣٧، وهمع الهوامع: ٢ / ١٩٨.

(٥) اللسان (أنف).

ونَعْجَةٌ أَذْنَاءُ وَكَبْشٌ آذَنُ»[1]. «الرُّؤَاسُ والرُّؤاسِيُّ والأَرْأس: العَظِيمُ الرَّأس، وَالأُنْثَى رَأْسَاءُ، وشَاةٌ رَأْسَاءُ: مُسْوَدَّةُ الرَّأس»[2]. «وبَنُو رُؤاس قَبيلَةٌ وفي التَّهْذِيب: حَيٌّ مِنْ عامِر بْن صَعْصَعَةَ، مِنْهُمْ أبوجعفر الرُّؤاسِيّ وغَيْرُهُ، وكانَ أَبوعُمَرَ الزَّاهِدُ يَقُولُ في الرُّؤاسِيِّ أَحَدِ القُرَّاءِ وَالمُحَدِّثِينَ: إنَّهُ الرَّواسِيّ بفَتْح الرَّاءِ وبالواوِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، منسوب إلى رَواس قبيلة من سُلَيْم، وكان يُنْكِرُ أَنْ يُقالَ الرُّؤاسِيّ بالهمز كَمَا يقول المحدِّثون وغَيْرُهم»[3]. «رَجُلٌ أَسْتَهُ: عَظِيمُ الاسْتِ بَيِّنُ السَّتَهِ إِذَا كانَ كَبِيرَ العَجُز، والسُّتَاهِيُّ والسُّتْهُمُ مِثْلُهُ. قالَ الجَوْهَرِيّ: والمَرْأَةُ سَتْهَاءُ وسُتْهُمُ، والمِيمُ زَائِدَةٌ»، والسُّتَهِيُّ: الَّذِي يَتَخَلَّفُ خَلْفَ القَوْمِ فينظر في أَسْتَاهِهِم»[4]. «ورَجُلٌ عُضَادِيٌّ: عَظِيمُ العضدِ، وأَعْضدُ: دَقِيقُ العَضُدِ»[5]. وكذا «فُخَاذِيّ»[6].

ولو وَرَدَتْ جميعاً على فُعَال دُونَ ياءِ النِّسْبَةِ مثل «رُؤَاس، ورُؤَاسِيّ» لَقُلْنَا إنَّها صِيَغُ مُبالَغةِ اتَّفَقَ فِيهَا «فُعَال» و «فُعَالِيّ».

٣ - ومن ذلك قولهم في النسب إلى «شِتَاءٍ»: «شَتْوِيّ» بفَتْح الشِّين وإسكان التَّاءِ، وهِيَ عَيْنُ الكَلِمَةِ، وحَذْفِ الألف، والقِيَاسُ هو أَنْ يُقَالَ: شِتَائِيّ[7] وشتاوِيّ. أمَّا قلب الهمزة واواً فهو جائزٌ كما تقدَّمَ.

وخالف المبرّد في هذا، فقال: إنَّ النَّسب في هذا إلى شِتَاء الَّتي هِيَ جَمْعُ شَتْوَةٍ كصِحَافٍ جمع صحفةٍ، وعليه يكون «شَتْوِيّ» قياساً؛ لأنَّ الجَمْعَ في النَّسَب يُرَدُّ إلى واحِدِهِ، وَلَكِنَّ الرَّاجِحَ هُوَ الرَّأْيُ الأَوَّلُ، إِذْ أَنَّ إطلاقَ الشِّتاءِ على ما تُطْلَقُ عَلَيْهِ الشَّتْوَةُ يُضْعِفُ قولَه[8]. وَقَدْ رَدَّ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ القَوْلَ بِأَنَّ

(١) اللسان (أذن) وانظر الصحاح (أذن).
(٢) اللسان (رأس).
(٣) انظر اللسان (رأس).
(٤) اللسان (سته) وانظر الصحاح (سته).
(٥) اللسان (عضد).
(٦) همع الهوامع: ٢ / ١٩٨.
(٧) انظر شرح المفصل: ٦ / ١٢.
(٨) انظر شرح الشافية: ٢ / ٨٢.

الشِّتاءَ جَمْعُ شَتْوةٍ[1]، وفي الصحاح: «النسبة إلى شِتَاءٍ شَتْوِيّ وشَتَوِيّ مثل خَرْفِيّ وخَرَفِيّ»، وقال ابنُ سِيدَه: وقَدْ يَجُوزُ أَنْ يكونوا نَسَبُوا إلى الشَّتْوَة، ورَفَضُوا النَّسَبَ إلى الشِّتاءِ. وكذا قال ابنُ بَرِّيّ: الشَّتْوِيُّ مَنْسُوبٌ إلى الشَّتْوَةِ[2]. وهذا يوافِقُ قَوْلَ ابْنِ سيده، فيكون شُذُوذُهُ مِنْ نِسْبَتِهِ إلى غَيْرِ أَصْلِهِ

٤ - ومن ذلك ما ذهب إليه بعض اللغويين مِنْ أَنَّ «ثمانِية رجالٍ وثماني نسوة (من النسب) وهو في الأصل منسوبٌ إلى الثُّمْنِ»، لأنه الجُزْءُ الَّذِي صير السَّبْعَةَ ثمانِيَة، فهو ثمنَها، ثُمَّ فتحوا أَوَّلَهُ، لأَنَّهُمْ يُغَيِّرُونَ في النَّسَب، كما قَالُوا: «دُهْرِيّ وسُهْلِيّ وحذفوا مِنْهُ إحدى يَاءي النَّسب، وعَوَّضُوا منهاَ الأَلِفَ كما فَعَلُوا في المنسوبِ إلى اليَمن فَتَثْبُتُ ياؤُهُ عند الإضافةِ كما ثبتت ياءُ القاضِي، فتقول: ثماني نسوة، وثماني مائة كما تقول: قاضي عبدالله، وتسقط مع التنوين عند الرفع والجرّ وتثبت عند النصب، لأنه ليس بجمع، فيجري مَجْرَى جوارٍ وسوارٍ في تركِ الصَّرْفِ»[3]. وقال أبو عليٍّ الفارِسِيُّ: ألف ثمانٍ للنَّسَب، قالَ ابْنُ جِنّي: فقلت له: فَلِمَ زَعَمْتَ أَنَّ أَلِفَ ثمانٍ للنَّسَبِ؟، فقالَ: لأَنَّهَا ليست بجمعٍ مكسَّرٍ كصحارٍ، نعم ولو لم تَكُنْ للنسب لَلزمَتْهَا الهاءُ أَلْبَتَّة نحو عتاهِيَة وكراهِيَة، وسَبَاهِيَة، فقال: نعم، هو كذلك، وحكى ثَعْلَبٌ: ثمانٌ في حَدِّ الرَّفْع، قالَ:

لها ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

وقد أنكروا ذلك، وقالوا: هَذا خَطَأٌ»[4]. وقال بعضهم: «ليس بنسب، وقد جاء في الشعر غَيْرَ مصروفٍ، حكاه سيبويه عن أبي الخطَّاب، وقيل: شُبِّهَتْ بَجَوارِيَ لفظاً لا معنىً»[5].

---

(١) اللسان (شتا).

(٢) انظر اللسان (شتا).

(٣) انظر الصحاح (ثمن) ٢٠٨٨ واللسان (ثمن).

(٤) اللسان (ثمن).

(٥) اللسان (ثمن).

٥ - ومن ذلك قولهم لمن كان طوله أَوْ عَرْضُهُ «شبراً أو شِبْرَيْن» أُحَادِيٌّ وثُنَائِيّ، والقِياسُ أَنْ يُقَالَ: شِبْرِيّ، ووَجْهُ الشُّذُوذِ فيهما أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُنْسَبَ إلى لَفْظِهِ «شِبْر» في المفرد والمثنّىٰ، فيقول في «شِبْر» شِبْرِيّ، وفي شِبْرَيْن شِبْرِيّ كذلِكَ، ولكنَّهُ عَدَل عن هذا الأصلِ إلى غيره، فقيلَ: أُحَادِيّ بِضَمِّ الهمزة وفتح الحاء للمبالغةِ في قِصَرِه، ومثله ثُنَائِيّ[1].

ومن ذلك قولُهم فيمن كان طوله ثلاثة أشْبَار أو أربعة، أو خمسةً، أو ستَّةً، أو سبعــة: ثُلاثِيٌّ، ورُبَاعِيّ، وخُماسِيّ، وسُداسِيّ، وسُبَاعِيّ، ووَجْهُ الشذوذِ هو ضَمُّ الأَوَّلِ، وزيادة الألِفِ، وفَتْــحُ العَـيْنِ، والقِياسُ أنْ يُقـالَ: ثَلاثِيّ، وأَرْبَعِيّ، وخَمْسِيّ، وسِتِّي، وسبْعِي أَوْ يُقَالَ: شِبْرِيٌّ.

والَّذي أراه أنَّ النَّسبَ في هذه جميعاً إلى أصل جديدٍ، ولم ينسب إلى اللَّفْظِ، بل أُحْدِثَ بِنَاءٌ ثُمّ نُسِبَ إليه. ولو وضع هذا مع مَا شذَّ بإخراج الكلمة عن أصلها. وكذا أُنَافِيّ وَرُؤَاسِيّ، وعُضَادِيّ، وفُخَاذِيّ، وسُتَاهِيّ وأُذَانِيّ لَكَانَ أَوْلَى بِهِ وأَنْسَبَ.

حادي عشر: مَا شذَّ بتركِ تَغيير مَا يَسْتَحِقُّ التَّغْيِيرَ:

١ - شذَّ قولهم في النَّسب إلى «حَيّ»: حَيِيِيٌّ[2]. والقِياس: حَيَوِيٌّ، ووَجْهُ الشُّذوذِ هو عَدَمُ رَدِّ الياءِ الثَّانِيَةِ إلى أصلها، وهو الواو، وكسر ما قبلها، والقياس يقضي بردِّها إلى أصلها، وهو الواو، وفتح ما قبلها، وكان أبو عمروٍ يختاره؛ لأَنَّهُ ليس فيه زائدٌ فيحذف.

٢ - ومن ذلك قولهم في النسب إلى «طِلاح» و«كِلاب» و«عَبَاقِر» و«عِضَاه»: طِلَاحِيٌّ، وكِلابِيُّ الخُلُق، وَعَبَاقِرِيّ، وعِضَاهِيّ.

فَعِضَاهِيّ[3] إمّا أَنْ تَكُونَ نسبةً إلى عِضَاهةٍ، وحِينئِذٍ لا شُذُوذَ. وإمَّا أَنْ تكونَ

(١) انظر همع الهوامع: ٢ / ٩٨.

(٢) همع الهوامع: ٢ / ١٦٤.

(٣) انظر الكتاب: ٢ / ٦٩، وانظر شرح الشافية ٣ / ٨٣.

نسبةً إلى عضاه اسمَ جنس لِعِضَاهَةٍ، وحِينَئِذٍ لا شُذُوذَ. وإما أن تكون نِسبةً إلى عضاه جمع عِضَهٍ أو عِضَهَةٍ ففيها شذوذٌ حيث نسب إلى الجمع والواجب النسب إلى المفرد، والقياس أن يقال: عِضَهِيٌّ أوْ عَضَوِيٌّ كما سُمع عن العربِ هَـٰذَا[1].

وأمّا مارُوِيَ مِنْ كَسْرِ طَاءِ «طِلَاحِيَّة»[2]؛ فَلأَنَّهُ نُسِبَ إلى الجَمْعِ، وهذا هُوَ وَجْهُ الشُّذُوذِ؛ إذْ نُسِبَ إلى الجمع والقياس أن يُنْسَبَ إلى المفرد، فيقال: «طَلْحِيٌّ».

وأمّا «كِلَابِيُّ الخُلُق»[3] فشذوذه بالنّسب إلى الجمع الباقي على جمعيته، وله واحد مستعمل. والقياس «كَلْبِيُّ الخُلُق».

وأمَّا عَبَاقِرِيٌّ «فقد» قرأ بعضُهم «وعَبَاقِرِيٌّ» وهو خَطَأٌ؛ لأَنَّ المَنْسُوبَ لا يُجْمَعُ عَلَى نِسْبَتِـهِ»[4] هذا رَأْيُ الجوهريّ، ويمكن أَنْ يُحْمَلَ على ما حُمِلَ عليه غَيْرُهُ فيقال: إِنَّهُ جُمِعَ قَبْلَ النِّسْبَةِ ثُمَّ نُسِبَ إليه كما نُسِبَ إلى طِلاحٍ وكِلابٍ وعِضاهٍ والقِيَاسُ كما في القِراءةِ الثَّابتَةِ «وعَبْقَرِيٌّ».

ثاني عشر : باب فَعِيلَة وفُعَيْلَة وما جرى مجراهما :

مَرَّ بنـا في أثنـاءِ هذا البَحْثِ أحاديثُ مُتَفَرِّقَةٌ عن النسب إلى «فَعِيلَة، وفُعَيْلة، وفَعُولَة، وفَعِيل، وفُعَيْل، وقد عرفنا ما اشترط الصرفيّونَ لحذْفِ الياءِ.

١ ـ حذف الياء في فُعَيْلة هو القِيَاسُ، وإِثْبَـاتُهَـا شَاذٌّ. هَـٰذَا هُوَ رَأْيُ النُّحـاةِ القُدَامَىٰ، ويرى أَحَدُ الباحثين المعاصرين، وهو الرّاهب انستاس الكرملي: أَنَّ النّسَبَ إليها على «فَعَلِيّ» بحذف الياء كما يرى بَعْضُ القُدَماءِ بشَرْطِ اشْتِهَارِ الاسْمِ المَنْسُوب إليه شُهْرَةً فَيَّاضَةً، زيادة على ما شَرَطَهُ القُدَمَاءُ الأوائلُ وقَدِ اسْتَدَلَّ لِرَأْيِهِ بِكَثْرَةِ المسموع، واستند أَيْضاً ـ في تأييد رَأْيِهِ إلى قول ابْنِ قُتَيْبَةَ:

---

(١) انظر القاموس المحيط (عضه).

(٢) انظر ما تقدم ص: من هذا البحث.

(٣) همع الهوامع: ٢ / ١٩٧.

(٤) الصحاح (عبقر). وانظر ما تقدم ص .

«إذا نسبت إلى فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلَة مِنْ أسماءِ القَبَائِلِ والبلدان، وكان مشهوراً ألقيت منه الياء مثل: رَبيعَـةَ، وبَجيلَةَ، تقول: رَبَعِيّ، وبَجَلِيّ، وحَنِيفَة: حَنَفِيّ، وثَقِيف وثَقَفِيّ، وعَتِيك وَعَتَكِيّ، وإنْ لم يكن الاسْمُ مَشْهُوراً لَمْ تَحْذِفِ الياء في الأَوَّلِ (أي فَعِيل) ولا في الثَّاني (أي فَعِيلَة)»[1]. وعلى هذا يكونُ: عَمِـيرِيّ، وسَلِيمِيّ، وسَلِيقِيّ في النسبـة إلى عَمِـيرَةَ في كَلْبٍ بهذا الشَّرْطِ، و«سَلِيمَة» مِنَ الأَزْدِ بهَذا الشَّرْطِ، وسَلِيقَة يكونُ كُلُّه قِياساً.

ويكـون قولنـا في النَّسب إلى «ثَقِيف، ورَبِيع، وعَتِيك، وخَرِيف» ثَقَفِيّ، ورَبَعِيّ، وعَتَكِيّ، وخَرَفِيّ، قياساً لا شُذُوذَ فِيه.

٢ ـ وإذا نسبت إلى «فُعَيْلَةٍ وفُعَيْلٍ» ـ سواء كانت فيه الهـاء أو لم تكن ـ «وكـان مشهـوراً أَلْقَيْتَ مِنْهُ الياءَ، تقولُ في «جُهَيْنَةَ» و«مُزَيْنَةَ»: «جُهَنِيّ ومُزَنِيّ، وفي «قُرَيْش»: قُرَشِيّ وفي «هُذَيْل» هُذَلِي، وفي «سُلَيْم»: سُلَمِيّ. هَذا هو القياس إلاّ ما أَشَذُّوا»[2]. فابْنُ قُتَيْبَةَ لم يشترَط التَّاءَ في «فَعِيل وفُعَيْل»، وإنَّما جَعَلَ مدارَ الأمر على الشُّهْرَة.

وذهب سيبـويه وجمهـور النحاة إلى إبقاءِ ياءِ «فُعَيْل»، وأجاز المبرّدُ والسِّيرافيّ حَذْف الياءِ وإبْقـاءَهَـا قِياسـاً مُطَّرداً، وعليه فلا شُذُوذَ فِيهِ. وذهَبَ سيبويه والجمهورُ إلى إبْقَاءِ ياءِ «فَعِيل»، وأجاز المبّردُ حَذْفَ الياءِ مع فَتْحِ العَيْنِ، وإبقاءَ الياءِ، فأنت على هذا المَذْهَب مُخَيَّرٌ في النَّسب بينهما. قال المبرّدُ: «وأعْلَمْ أَنَّ الاسْم إذا كانَتْ فِيه ياءٌ قَبْل آخِرِه، وكانَتِ الياءُ ساكِنَةً، فحذْفُهَا جائزٌ، لأنَّها حَرْفٌ مَيِّتٌ. وآخر الاسمِ ينكسر لياءِ الإضافة، فتجتمع ثلاثُ ياءاتٍ مع الكسرةِ، فحذفوا الياءَ السَّاكنة لذلك. وسِيبَويْهِ وأصحابُهُ يَقُولُونَ: إثْباتُهَا هو الوَجْهُ. وذلك قولك في النسب إلى سُلَيْمٍ: سُلَمِيّ، وإلى ثَقِيف: ثَقَفِيّ. وإلى قُرَيْش: قُرَشِيّ.

(١) أدب الكاتب ٢٢١، وانظر النحو الوافي: ٤ / ٥٤٨.

(٢) أدب الكاتب ٢٢١.

وإثباتها كقولك في «نُمَيْرٍ»: نُميْرِيّ. و«قُشَيْر»: قُشيْرِيّ. و«عُقَيْل» عُقَيْلِيّ. و«تَمِيم»: تَمِيمِيّ»[1].

ولعلَّنا لو فرَّقْنا بين «فُعَيْلٍ وفَعِيل لكانَ أقْرب. فنقول: إنّ فَعِيلاً مبناها على الشُّهْرةِ كما ذهب إليه ابْنُ قُتَيْبَةَ.

وأمّا «فُعَيْل» فيمكن لنا أن نقول مع الشُّهْرةِ: إنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّأْنيثِ، ولكن لا نقصره على التأنيث بالهاءِ. ولو تأمَّلْنَا ما سُقْنَاهُ مِنْ أسماءٍ على «فُعَيْل» لوجدنا أنها أسماءُ قبائلَ، جاز في بعضها الوجهان مثل: قريش وهذيل. أو نسب العرب إليها على «فُعَلِيّ» خشية اللَّبْسِ مثل «فُقَيْم» و«مُلَيْح».

* مســـألة *

قد يتساوى لفظ المنسوبِ والمنسوبِ إليه في المعنى، سُمِعَ ذلك في ألفاظٍ منها:

١ - «الدَّوُّ والدَّوِّيّ: المفازة. وكذلك الدَّوِيَّةُ، لأنَّها مفازة مثلها، فنسب إليها، وهو كقولهم قَعْسَرٌ وقَعْسَرِيّ، ودهْرٌ دَاوَّار ودَوَّارِيّ»[2].

٢ - القَرَظُ: شَجَرٌ يُدْبَغُ بهِ، واسْمُ الصِّبْغِ القُرَظِيّ على إضافة الشّيء إلى نفسه[3].

٣ - «مُشْرِك ومُشْرِكِيّ مثل دَوٌّ وَدوِّيّ. وسَكٌّ وسَكِّيّ، وقَعْسَرٍ وقَعْسَرِيّ، بمعنىً واحدٍ. قال الرَّاجِزُ:

ومُشْـرِكِيٌّ كافِـرٍ بالفُـرْقِ»[4]

٤ - «رجلان أَعْجمَان وقَوْمٌ أَعْجمُونَ وأَعَاجِمُ. قالَ اللهُ تعالَى: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَـٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴾[5].

(١) المقتضب: ٣ / ١٣٣ - ١٣٤.

(٢) الصحاح (دوى) ٢٣٤٣.

(٣) اللسان (قرظ).

(٤) الصحاح (شرك) ١٥٩٤.

(٥) الشعراء ١٩٨.

ثُمّ ينسب إليه فيقال: لِسانٌ أَعْجَمِيّ، فتنسبه إلى نفسه إلاّ أَنْ يكون أَعْجَمُ وأَعْجِمِيٌّ بمعنىً مثل دَوّار ودَوّارِيّ، وجمل قَعْسَرٍ وقَعْسَرِيّ. هذا إذا وَرَدَ وروداً لا يمكن رَدُّه»[1]. «ورجلٌ أَعْجميٌّ وأَعْجَم إذا كانَ في لِسَانِه عُجْمةٌ، وإنْ أَفْصَح بالعُجْمَةِ، وكلامٌ أَعْجَمُ وأعجميّ بَيِّنُ العُجْمَةِ وفي التنزيل «لِسَانُ الّذي يُلْحِدُونَ إليْهِ أَعْجَمِيّ»[2].

٥ - «ورَجُلٌ قُراقِرِيٌّ: جَهِيرُ الصَّوْتِ، وأنْشَدَ:

قَدْ كَانَ هَـذَاراً قُرَاقِرِيّـاَ

والقُرَاقِرُ والقُرَاقِرِيُّ: الحَسَنُ الصَّوْتِ. قَالَ:

فِيهَا عِشَاشُ الهُدْهُـدِ القُرَاقِـرِ

ومنه حادٍ قُراقِرٌ وقُرَاقِرِيٌّ: جَيِّدُ الصَّوْتِ مِنَ القَرْقَرَةِ»[3].

٦ - وقالَ الفارابيُّ: «عَيْشٌ دَغْفَلٌ أيْ: وَاسِعٌ»[4] و«يُقَالُ: «عَيْشٌ دَغْفَلِيٌّ أيْ وَاسِعٌ، قالَ العَجَّاجُ:

وَإِذْ زَمَانُ النَّاسِ دَغْفَلِيُّ»[5]

٧ - وقالَ: «رَجُلٌ صَرَارَةٌ أَيْ صَرُورَةٌ»[6] «والصَّرُورِيُّ: الصَّرُورَةُ»[7].

٨ - الرُّوَءَاسُ والرُّوءَاسِيُّ بمَعْنىً[8].

٩ - الأَريسُ والأَرِيسِيّ. والإِرِّيسُ والإِرِّيسِيّ ما فيه ياء مشدّدة منسوب، وقد

---

(١) الصحاح (عجم) ١٩٨١.

(٢) اللسان (عجم). والآية من النحل ١٠٣.

(٣) اللسان (قرر).

(٤) ديوان الأدب ٢ / ٢٨.

(٥) ديوان الأدب ٢ / ٣٣.

(٦) ديوان الأدب ٣ / ٦٧.

(٧) ديوان الأدب ٣ / ٧٣.

(٨) انظر ما تقدّم ص .

يضـاف الشيء إلى نفسـه كما يقـال: أَحْمَرِيّ وأَحمسِيّ[1]. وفَرَّقَ بعضهم بين الأَريسيّ بالياء المشددة ودونها[2]. وبين الإِرِّيسِ والإِرِّيسيّ.

وبهـذه المسألة تتم الكتابة في شواذّ النسب، داعيا الله أن يجعل فيها من العلم ما ينفع. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

***

(١) انظر مجمع الغرائب لوحة ١٣ من نسخة الأسكوريال. وانظر اللسان (أرس).

(٢) انظر اللسان (أرس).